

مجلس الأمن

السنة الثمانون



الجلسة 9846

الخميس، 23 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 15/00
نيويورك

الرئيس	السيد بن جامع (الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نينزيا
	باكستان السيد أكرم
	بنما السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية كوريا السيد سانغجين كيم
	الدانمرك السيد لاسن
	سلوفينيا السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون السيد كانو
	الصومال السيد يوسف
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غيانا السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة شيا
	اليونان السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي مصر وإسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد. لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد توم فليشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والأستاذة بيسان نتيل، معهد تامر للتعليم المجتمعي.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد وافقنا للتو على قائمة مقدمي الإحاطات لهذه الجلسة. وأود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى حقيقة أن السيدة كاترين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسيف، غائبة عن تلك القائمة، رغم أن مشاركتها كانت بطلب من وفدنا وبدعم من الرئاسة الجزائرية. نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على جهودكم وجهود وفدكم، على حد علمنا، لإقناع السيدة راسل بتقديم إحاطة. غير أنها رفضت القيام بذلك، وعلى حد علمنا، كان ذلك تحت بعض الذرائع الواهية والمختلقة من دون تقديم أي حجج ذات مغزى لتفسير رفضها. وبالمثل، بات ممثلون آخرون من قيادة اليونيسيف غير متاحين في ظروف غامضة. ورفض المديرة التنفيذية لليونيسيف تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن المسألة المروعة المرتبطة بوفاة عشرات الآلاف من الأطفال في غزة خطوة شنيعة تستحق أشد اللوم. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن السيدة راسل، خلال رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن، سارعت لتقدم لنا في لمح البصر إحاطة مسببة مشينة حول ما يسمى بالمشاكل المتعلقة بالأطفال الناجمة عن الحالة في أوكرانيا في 4 كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.9799). لذلك، يبدو أن الأطفال في غزة أقل أهمية بالنسبة لليونيسيف من الأطفال في أوكرانيا. وإلا كيف يمكننا تفسير حقيقة أن اليونيسيف لا ترى ضرورة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن وضع الأطفال في غزة والذي هو، بالمناسبة، جزء من ولاية الصندوق. من الواضح أن مصير أولئك الأطفال لا يهم كاترين راسل نفسها ولا الولايات المتحدة التي تحمل جنسيتها. ففي نهاية المطاف، لم تعقد رئاسة الولايات المتحدة، على الرغم من دعواتنا المتكررة، جلسة إحاطة لمجلس الأمن بشأن الأطفال في غزة في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ويبدو أن زملاءنا من الولايات المتحدة لا يشعرون بالارتياح للتعليق على الحالة فيما يتعلق بمقتل عشرات الآلاف من الأطفال في قطاع غزة،

الأمر الذي تسببوا هم أنفسهم في الأساس في حدوثه باستخدام حق النقض في ست مناسبات وبدعم السماح لمجلس الأمن بالتدخل ووقف المجزرة الإسرائيلية. لقد جارت المديرية التنفيذية لليونيسيف ببساطة الولايات المتحدة في هذه القضية. ونرى في ذلك انتهاكاً صارخاً للمادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة. فقد تصرفت السيدة راسل في هذا الموقف كمواطنة من الولايات المتحدة وليس كمسؤولة محايدة في الأمم المتحدة.

ونحن ممتنون للسيد فليتشير الذي وجد، على عكس السيدة راسل وعلى الرغم من جدول أعماله المزدحم، وقتاً لحضور هذه الجلسة على الرغم من تلقيه الدعوة في آخر لحظة. ونقدر وجوده ولكن ولاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على عكس ولاية اليونيسيف، لا تركز على رصد القضايا المتعلقة بالأطفال. ولذلك، للأسف، لا يمكن اعتبار إحاطته بديلاً عن إحاطة السيدة راسل. وسنكتب رسالة إلى الأمين العام على وجه السرعة نحثه فيها على اتخاذ تدابير لمنع مثل هذه المواقف المشينة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الولايات المتحدة، أرفض الاتهامات التي وجهها ممثل الاتحاد الروسي. وسأحدث لاحقاً بالنيابة عن حكومة بلدي فيما يتعلق بوضع الأطفال في النزاع المسلح في غزة. إن فكرة أن الولايات المتحدة مسؤولة عن المعاناة الرهيبة هناك غير مقبولة بالنسبة لنا، ونحن نرفضها في مجملها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فليتشير.

السيد فليتشير (تكلم بالإنكليزية): يصادف اليوم إحدى المرات النادرة التي نتمكن فيها من تسليط الضوء على تطورات إيجابية، وإن كان ذلك في خضم الاحتياجات الإنسانية الكارثية في غزة.

لقد وفر وقف إطلاق النار فترة راحة بالغة الأهمية للفلسطينيين من الأعمال العدائية التي لا هوادة فيها. وسمح أخيراً بلم شمل الرهائن الإسرائيليين والسجناء الفلسطينيين مع عائلاتهم. كما أتاح زيادة المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة المرسلة إلى غزة بصورة هائلة.

ويمكننا إنقاذ المزيد من الأرواح إذا استمرت جميع الأطراف في الالتزام بالاتفاق. وأشكر الوسطاء - قطر ومصر والولايات المتحدة - على جهودهم الدؤوبة لضمان دعم الاتفاق. وأشكرهم على مساعدتهم في تخفيف العقوبات التشغيلية عند ظهورها.

قبل أن أطلع المجلس على ما حققه العاملون في المجال الإنساني خلال هذه الأيام القليلة الأولى من وقف إطلاق النار، يجب أن أقدم شهادتي حول ما عاناه الأطفال الفلسطينيون في غزة خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية.

لقد تعرض الأطفال للقتل والتجويب وتجمدوا حتى الموت. وشُوهوا أو تيتّموا أو فُصلوا عن أسرهم. وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن أكثر من 17 000 طفل يعيشون بعيدين عن أسرهم في غزة. ومات

بعضهم قبل أن يلفظوا أنفاسهم الأولى - لقد هلكوا مع أمهاتهم أثناء الولادة. ويُقدر عدد النساء الحوامل والأمهات الجدد اللاتي في حاجة ماسة إلى الخدمات الصحية بحوالي 150 000.

وفقد الأطفال مدارسهم وحُرموا من التعليم. ويعاني المصابون بأمراض مزمنة من صعوبة في الحصول على الرعاية التي يحتاجونها، والكثير منهم غير قادرين على ذلك.

وتعرض الكثيرون للعنف الجنسي. أما الفتيات، اللاتي عانين من إهانة إضافية تتمثل في عدم حصولهن على الرعاية أثناء الدورة الشهرية، فقد صرن ضعيفات وعرضة للمخاطر.

وهناك مليون طفل بحاجة إلى دعم للصحة النفسية ودعم نفسي اجتماعي حيث يعانون من الاكتئاب والقلق وتسيطر عليهم أفكار انتحارية، وفقاً لليونيسيف. لقد أصيب جيل كامل بالصدمة.

وإزاء هذه الأحوال، تغتتم الأمم المتحدة وشركاؤها كل فرصة يتيحها وقف إطلاق النار لتكثيف استجابتنا في جميع أنحاء القطاع. وتحسنت قدرتنا على العمل بشكل كبير بفضل إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، إلى جانب توقف الأعمال العدائية والتوقف شبه الكامل لأعمال النهب الإجرامية خلال الأيام الماضية. وتمكنا من زيادة تدفق الإمدادات الواردة وعمليات التسليم وتعزيز السعة التخزينية وأعمال الإصلاح، فضلاً عن توفير الخدمات المنقذة للحياة وإجراء تقييمات للاحتياجات والأضرار. ونستمر في توصيل الإمدادات إلى ملاجئ الطوارئ ومراكز التوزيع في جميع أنحاء قطاع غزة. ونوصل الطرود الغذائية والدقيق ونعمل من أجل إعادة فتح المخازن. ونوزع الوقود لضمان تشغيل الخدمات الحيوية، مثل الرعاية الصحية وضخ المياه، اعتماداً على المولدات الاحتياطية في ظل انقطاع الكهرباء.

وقد اتحدت المنظمات والوكالات الإنسانية على اختلاف أنواعها لتحقيق أهدافنا الإنسانية. وكما هو الحال دائماً، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي محور هذا الأمر. ولكن لا يمكننا القيام بذلك بمفردنا. ويتطلب إدخال كميات كبيرة من المساعدات إلى غزة جهداً جماعياً. وتعتمد غزة بأكملها - أكثر من مليوني شخص - على دعمنا الإنساني. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتم تجديد المخزونات بانتظام، بما في ذلك من قبل الدول الأعضاء. ويجب أن يقوم القطاع الخاص بدور مكمل لجهود المعونة بشكل عاجل.

بينما لا ندخر وسعاً لتوسيع نطاق العمل في غزة، يجب علينا أيضاً أن نولي اهتمامنا للضفة الغربية. وكما أطلعنا المجلس، فالضفة الغربية تشهد منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 مستويات قياسية عالية من الإصابات والتهجير والقيود المفروضة على الوصول. وزادت حدة تلك الاتجاهات منذ إعلان وقف إطلاق النار. ويهاجم المستوطنون الإسرائيليون القرى الفلسطينية ويضرمون النار في المنازل والممتلكات. وتعيق القيود المتزايدة على الحركة قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش. وتجري اعتقالات جماعية في جميع أنحاء الضفة الغربية.

ومما يبعث على القلق بشكل خاص الحالة في جنين، حيث أدت العملية العسكرية الإسرائيلية وإطلاق النار من المروحيات والغارات الجوية، إلى جانب القوات البرية، إلى إزهاق الأرواح وتسبب في المزيد من الدمار للبنية التحتية الأساسية وفي نزوح السكان. ويأتي ذلك في أعقاب العملية التي نفذتها السلطة

الفلسطينية على مدار أسابيع والتي أدت خلالها القيود المفروضة على الوصول والمواجهات مع المسلحين الفلسطينيين إلى نزوح نحو 2 000 عائلة من المخيم وأودت بحياة العديد من الأشخاص.

بعد شهور من فقدان الأمل، يجب علينا اغتنام اللحظة الراهنة. ولذلك، فإنني أتوجه إلى مجلس الأمن بثلاثة طلبات.

أولاً، أحث مجلس الأمن على ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار.

ثانياً، أحث المجلس على ضمان احترام القانون الدولي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويجب حماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن. ويجب إطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين تعسفاً. يجب معاملة المحتجزين معاملة إنسانية والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم. ويجب السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. ويجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة. يشمل ذلك الإجلاء الطبي للجرحى والمرضى الذين يحتاجون إليه. وأحث الدول الأعضاء على استقبال هؤلاء المرضى. إننا بحاجة إلى استدامة إمكانية الوصول السريع والأمن ودون عوائق لدوائر العمل الإنساني. ويمكننا أن ننجز عندما نتاح لنا الفرصة للقيام بذلك. إن دور الأونروا أساسي ويجب أن يبقى العمود الفقري لتلك الجهود. ويجب رفع القيود المفروضة على المواد الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك تلك التي تعتبر مزدوجة الاستخدام. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن الفظائع، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً وأخيراً، يجب على الدول الأعضاء ضمان تمويل جيد لعملياتنا الإنسانية. وتتطلب مناشدتنا العاجلة لعام 2025 مبلغ 4,07 بليون دولار لتلبية احتياجات 3 ملايين شخص في غزة والضفة الغربية، مع تخصيص ما يقرب من 90 في المائة من الأموال لغزة. إن تمويل هذا النداء ضروري لتلبية الاحتياجات الهائلة والحفاظ على وقف إطلاق النار.

أطفال غزة ليسوا أضراراً جانبية. إنهم يستحقون مثلهم مثل الأطفال في كل مكان الأمن والتعليم والأمل. إنهم يخبروننا أن العالم لم يقف إلى جانبهم طوال هذه الحرب. ويجب أن نقف إلى جانبهم الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فليتشير على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة نتيل.

السيدة نتيل: في البداية، أود أن أشكر حضراتكم على دعوتي للمشاركة في هذه الجلسة لكي أقرب الصورة وأحكي أكثر عن الصورة التي هي واضحة وتصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام - صورة الأطفال الذين فقدوا أقدامهم، أجسادهم، أهاليهم، عائلاتهم؛ صورة نزوحنا وعدم عودتنا لمنازلنا، فقداننا لمنازلنا؛ وصورة انتهاك جميع حقوق الإنسان بحق جميع المدنيين في قطاع غزة. في البداية، أود أن أحكي لكم أننا جميعاً لم نكن نعرف أن الحرب ستغير فجأة كل حياتنا. وفجأة، بدأنا نفقد منازلنا. طلعنا، وقيل لنا أن نذهب إلى المنطقة الآمنة الواقعة في جنوب قطاع غزة. تحركنا جميعاً لأن الرسالة كانت موجّهة للأشخاص المدنيين، فذهبنا فعلاً إلى جنوب القطاع لكن في لحظة وصولنا وأول ما وضعنا حقائبنا وملابسنا تم استهداف المنزل الذي كنا بالقرب منه. تلك هي المنطقة التي تم الادعاء بأنها آمنة.

ربما ما عرفتمكم بنفسني، فأنا أعمل مع مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي على مجموعة من الأنشطة الفنية والأدبية كي يعبر الأطفال عن أنفسهم بأدوات آمنة وبطرق آمنة في مساحات حرة. وللأسف، خسرنا هذه المساحات الآمنة والحررة وكل الأدوات الفنية، فقدناها في الحرب، ولم يعد هناك مكان آمن، لم تعد هناك مدارس أو ملاعب للأطفال، لم يعد هناك أي شيء، فكل شيء تحول إلى مراكز إيواء وخيم للنزوح. كنا نحاول أن نحكي ونعبر مع الأطفال، أن نقول لماذا نعيش وما هي أحلامنا. كان الأطفال يحملون بالعودة إلى مدارسهم، يحملون بالأسماعوا صوت الطائرات الحربية وهي تقصفهم، يحملون بأن يجدوا الأكل والشرب، يحملون أحلاماً بسيطة جداً - أساسيات الحياة، أن أكل وأشرب وأذهب إلى مدرستي وأرجع إلى أصحابي.

كان الأطفال عندنا يتعرضون لمجموعة من المهددات الحياتية، ولم يكونوا قادرين على أن يواجهوها أو يفهموا كيف يعيشون الآن. كانوا يعيشون فقدان البيت والعائلة والنزوح عبر الممر الآمن. هذا الممر، الذي أطلقت عليه صفة الأمن، كان يهدد حياتهم. كانوا مجبورين على أن يفتحوا أعينهم ويمشوا بين الجثث. كانوا مجبورين أن يمشوا تحت نيران القناصة والأسلحة. كنا نراهم عندما يصلون متعبين وغير قادرين على الكلام عن الصور التي رأوها خلال نزوحهم، وما إن يصلوا إلى المنطقة الآمنة والمراكز الآمنة حتى يتم استهدافهم.

خلال عملنا في مؤسسة تامر على هذه الأنشطة كي يرسموا ويحكوا، كان هناك مسار اسمه مسار العودة إلى البيت. كان عندنا الطفل غازي أبو رمضان الذي سأريكم صورته، هذا هو غازي من مخيم المواصي الذي كان أيضاً من المناطق الآمنة أو التي تم تصنيفها آمنة. أثناء وجوده كان يرسم لنا البيت ويرسم لنا مدرسة ويرسم لنا ألباباً. سأريكم لوحاته - أمل أن يتمكن أعضاء المجلس من رؤيتها. غازي كان يرسم والده وأنه يحس أنه شعبان وقد أكل جيداً، ليس جوعاناً. لكن غازي لم يكمل لوحته وما قدر أن ينقلها إلى لوحة قماشية لأنه تم استهدافه في الخيمة ومات هو ووالده، وغيره كثير من الأطفال الذين تعرضوا للقتل ولللعنف وللفقدان الوالد وللفقدان العائلة وللفقدان المنزل وللفقدان المدرسة.

ليان إحدى الأطفال الذين كانوا موجودين في شمال قطاع غزة وأنا لن أنسى هذه القصة، لأن ليان كانت موجودة في مركز إيواء هي ووالدتها وعائلتها. قامت الدبابات بمحاصرة هذه المدرسة التي أصبحت مركز إيواء، وطردوهم من هذا المكان وضربوا داخل المدرسة وتم قتل زوجة عمها في هذي المدرسة وأصبحت جثتها أشلاء، فصاروا يجمعون هذه الأشلاء حتى يدفنوها. وطلب منهم الجيش أنهم يبقوا أعينهم مفتوحة ويمشوا إلى أن يصلوا محور صلاح الدين وبعد ذلك يصلوا إلى المنطقة الوسطى.

لك أن تتخيل طفلة بعمر 12 سنة تمشي مسافات طويلة جداً بعد كل هذي المشاهد من الرعب والقتل والعنف والتشريد، وتمر بكل هذي الأزمات النفسية، ماذا سيحدث اليوم معها؟ كم فقد أطفالنا اليوم ونحن فقدنا كل مفاهيم الحياة؟ الأمن والأمان؟ ما معنى أن تأكل وتشرب وتعيش؟ ما معنى أن تكون إنساناً؟

وسط كل هذا، أنا لا أنسى أن الراديو كان معنا دائماً لأننا فقدنا كل أنواع التواصل الاجتماعي، كما ترون أنا ما عندي كهرباء وأحاول قدر الإمكان أن أتواصل مع العالم. كان لدينا هذا الراديو أول الحرب وطول الوقت نشغله على أخبار الجزيرة والقناة العبرية والعربية، كل القنوات. كنا دائماً ننتظر مجلس الأمن، مجلس الأمن اليوم ماذا سيقول؟ هل سيوقف إطلاق النار؟ هل ستقف المذابح ويقف الموت؟ أثناء وجود

صديقي وزميلي محمد سامي قريقع الفنان في مستشفى المعمداني، كان يرسم ويغني مع الأطفال. كان في المستشفى المعمداني - أحد أكبر مستشفيات قطاع غزة الأثرية، وهو المكان الذي نعتبره الأكثر أمناً بالنسبة لنا. كان موجود في هذا المكان حتى يلعب ويغني مع الأطفال النازحين والخائفين في هذه المستشفى. تم قتله هو والأطفال في مجزرة المعمداني. يمكنكم البحث عنها. لكنكم أصلاً قد علمتم بشأن هذه المجزرة التي ارتكبت هناك وغيرها في مستشفى الشفا وغيرها في جميع المستشفيات والمراكز المدنية الآمنة.

وطول الوقت كنا ننتظر رغم أننا نخسر كل يوم أصدقاءنا، كل يوم كنا نخسر أحياءنا، كل يوم كنا نخسر البيت، كل يوم كنا نخسر حياتنا، كل يوم نمشي في الشوارع لا ندري أسنعيش أم سنموت. كل يوم كنا ننام على أزيز الطائرات وأصوات الدبابات ونفكر أننا نائمون أم أننا استيقظنا أم أننا نلحم أو هكذا حياتنا. وكنا دائماً ننتظر اللحظة التي يعلن فيها مجلس الأمن وقف إطلاق النار ويوقف كل هذه المجازر والانتهاكات المرتكبة بحقوق المدنيين الفلسطينيين الموجودين في قطاع غزة.

اليوم أمل أن يتم وقف إطلاق النار ويعود أطفالنا إلى مدارسهم ونعود جميعاً لحياتنا الطبيعية، الحياة التي كنا نخرج فيها إلى مدارسنا وعملنا ونغني ونزرع ونعمل، الفعل الطبيعي لأي إنسان في الحياة مجرد العيش. وكنت دائماً أفكر بحقوق الإنسان التي تعلمناها. كنا في المدرسة ندرس مادة اسمها حقوق الإنسان وأول شيء كنا نتعلمه هو الحق في الحياة. وأول شيء تم انتهاكه هو حقنا في الحياة، كل لحظة من الممكن أن نصبح ناجين، أنا ناجية بعد 470 يوماً من الحرب - أكثر من سنة ونصف. لقد توقفنا عن عد الأيام، لأننا فقدنا قيمة الوقت والزمن مع حرب دامت 470 يوماً، في هذه الأيام في كل لحظة لا ندري هل يا ترى سنستيقظ ونكمل الحياة ونتنفس ونأكل ونشرب أم سنموت.

أتمنى أنه بعد 470 يوماً من هذا العدوان المستمر على قطاع غزة أن نتمكن من العودة إلى حياتنا الطبيعية. أمل أن نستعيد حقنا في الحياة، نعود لنتمكن على الأقل من توفير مقومات الحياة الأساسية للأمن والأمان. أمل أن يعود أطفالنا إلى مدارسهم وحياتهم، ليرسموا ويلعبوا ويكتبوا - باختصار، إلى طفولة طبيعية، الطفل الطبيعي هو الذي يعيش في بيئة طبيعية لا في بيئة خوف وقلق وموت، يمر أمام الجنود تحت تهديد السلاح والطائرات فوقه والهليكوبتر وأسلحة جديدة أول مرة نسمع بها وأول مرة نشهدها. نحن في واقع غزة لا نتمكن من تجاوز الحدود، ولا نتمكن من معرفة ماذا بعدها، ما الحد الفاصل أصلاً. أعلم أننا قد خسرننا الكثير في هذه الحرب لكنني أتمنى ألا نخسر أكثر من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة نتيل على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة مجلس الأمن اليوم - بدعم من الجزائر بصفتها الوطنية، وكذلك باكستان والصومال - لمناقشة الحالة الكارثية للأطفال في غزة. ونحن ممتنون للسيد فليتشير لاستجابته لدعواتنا ومشاركته في جلسة الإحاطة اليوم. ونتقدم بخالص الشكر للسيدة بيسان نتيل لما شاركته معنا من شهادة مؤثرة جداً تكشف حجم المعاناة التي يكابدها الأطفال الفلسطينيون.

لقد سحقت الحرب الشرسة في غزة، بما شهدته من أشد قصف للمدنيين منذ الحرب العالمية الثانية وشبه انعدام للمساعدات الإنسانية، حياة الأطفال في القطاع. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وصف الأمين العام أنطونيو غوتيريش غزة بأنها "مقبرة للأطفال" (SM/SM/22021). وقد شاهد بعض أعضاء مجلس الأمن بأنفسهم العواقب المروعة للهجمات البشعة ضد المدنيين خلال زيارتهم غير الرسمية لرفح في كانون الأول/ديسمبر 2023. وحتى في ذلك الوقت، رأينا أطفالاً مصابين في مستشفى بمصر على الحدود مع غزة. وقد مكنت جهود الوسطاء المصريين والقطريين، الذين انضم إليهم في مرحلة متأخرة ممثلو الإدارة الأمريكية الجديدة، من التوصل أخيراً إلى اتفاق ينص على وقف الأعمال العدائية وزيادة إمدادات الغذاء والوقود والدواء لسكان غزة.

على أن أسباب الاحتجاج ما زالت شحيحة حتى الساعة. فالكارثة الإنسانية المستعرة في القطاع منذ أكثر من 15 شهراً لم تنته. لم يتضمن الاتفاق بنوداً تكفل إقامة مسارات آمنة وسالكة لضمان تدفق المساعدات بالكميات المطلوبة عبر كافة المنافذ المتوفرة. إن الوجود العسكري الإسرائيلي في القطاع مستمر. وتحفظ القوات الإسرائيلية بالسيطرة على معبر رفح الحدودي. وحسب فهمنا، سيراقب المراقبون الأوروبيون كيفية استخدام هذا المعبر الحدودي، متحملين بذلك جزءاً من المسؤولية عن الحالة الإنسانية في غزة. ومن الجدير بالملاحظة أن الأوروبيين، الذين يميلون إلى تصوير أنفسهم كمناصرين لحقوق الإنسان، لا يطالبون بتقديم من يقتلون الأطفال في غزة إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، لم توقف عدة دول أوروبية توريد الأسلحة لإسرائيل. لقد أصبحت الحرب في غزة حقاً اختباراً كاشفاً يوضح كيف يتعامل الغرب فعلياً مع حماية حقوق الإنسان.

ولم تتوفر لدينا بعد إحصائيات نهائية عن عدد الفتيان والفتيات الذين قضوا نحبهم، إذ لا تستطيع المنظمات العاملة في الميدان جمع البيانات بالسرعة الكافية عن الوفيات غير الناجمة عن الإصابات، بل عن الجوع والعطش وسوء الصرف الصحي وتعطل الخدمات الصحية. ولم تُرفع بعد أنقاض المباني التي يُخشى أن تضم تحتها آلاف الجثامين. بيد أن دراسة حديثة نشرتها دورية "ذا لانست" The Lancet تكشف أن من أصل 28 257 حالة وفاة موثقة في المدة بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 30 حزيران/يونيه 2024، ممن توفرت بيانات أعمارهم وجنسهم، بلغ عدد النساء والأطفال وكبار السن منهم 16 699، أي ما يعادل نحو 59 في المائة. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن العدد الإجمالي للأطفال الفلسطينيين الذين قُتلوا منذ بداية النزاع لا يقل عن 14 500 طفل، فيما يصنف نحو 17 000 في فئة القاصرين غير المصحوبين بذويهم أو الذين انفصلوا عن أهلهم، واضطر قرابة مليون طفل إلى النزوح عن ديارهم. وفي الأيام السبعة الأولى من عام 2025 وحدها، قُتل 74 طفلاً في غزة. وخلال الفترة ما بين نهاية كانون الأول/ديسمبر وأوائل كانون الثاني/يناير، توفي ثمانية أطفال حديثي الولادة في المخيمات بسبب انخفاض درجة حرارة أجسادهم.

ويتعرض العديد من الأطفال للتشويه. ففي عام 2024، تسببت الأسلحة المتفجرة المستخدمة في قطاع غزة في إلحاق إعاقات مدى الحياة بنحو 475 طفلاً في المتوسط شهرياً، أي 15 طفلاً في المتوسط يوميا، والذين عانوا من إصابات خطيرة في أطرافهم ومن أضرار في السمع. ووفقاً لدائرة الأمم المتحدة

للإجراءات المتعلقة بالألغام، إذا ما انتهت الحرب اليوم، فإن خطر تعرض الفتيان والفتيات للقتل والتشويه في غزة سيستمر لمدة 14 عاماً أخرى على الأقل - وهو الوقت الذي سيستغرقه تطهير القطاع من الذخائر غير المنفجرة. هل نحن بحاجة إلى الإشارة إلى أن الأطفال كانوا دائماً وسيظلون الضحايا الرئيسيين للتلوث بالألغام الأرضية، وذلك جزئياً بسبب فضولهم الطبيعي؟

نحتفل غداً باليوم الدولي للتعليم. ويتحدث الناس في جميع أنحاء العالم عن التعليم باعتباره عاملاً رئيسياً في التنمية المستدامة وعن أن كل شخص له الحق في التعليم. ولكن في قطاع غزة في الأسبوع الأول من عام 2025 وحده، وقعت خمس هجمات على المدارس التي يستخدمها السكان الآن كملاجئ. وأصيب العشرات من الأطفال وتوفي ثلاثة منهم على الأقل. ويعاني نظام التعليم في غزة من الشلل منذ فترة طويلة. وتختلف تقديرات عدد المباني المدرسية المتضررة أو المدمرة في قطاع غزة حيث وصلت إلى 96 في المائة في قطاع غزة بأكمله حتى أيلول/سبتمبر 2024 ووصلت إلى 100 في المائة في شمال غزة حتى كانون الأول/ديسمبر. إننا لا نتحدث هنا عن أضرار طفيفة. لقد انهارت أسقف المدارس وتوجد فجوات واسعة في الجدران، في الوقت الذي كان فيه 625 000 من الطلاب قد فاتهم بالفعل عام دراسي كامل وسيضطرون الآن إلى أن يفوتهم عام دراسي ثانٍ. وإذا تمكنوا من العودة يوماً ما، فستكون معجزة.

كما دُمر النظام الصحي، مما أدى إلى عواقب وخيمة على حصول الأطفال على الخدمات الصحية. وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً مواضيعياً في 31 كانون الأول/ديسمبر أكدت فيه أن الهجمات على المرافق الصحية في غزة كانت ممنهجة ومنظمة. وبحلول حزيران/يونيه 2024، كان 22 مستشفى من أصل 38 قد توقف عن العمل. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن 38 في المائة فقط من مراكز الرعاية الصحية الأولية لا تزال تعمل.

وفي ظل هذه الظروف، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) - التي قد تحظر أنشطتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة قريباً بموجب القوانين التي سنها الكنيست - أظهرت مرة أخرى أنها فريدة من نوعها ولا بديل لها. إن قرارات الكنيست لا تنتهك القانون الدولي الإنساني فحسب، بل تنتهك أيضاً اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946، التي يكفل الأمين العام تنفيذها. كما أنها تتعارض مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأساس قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة في عام 1949، الذي كان مشروطاً بتنفيذ قراراتين أساسيتين للجمعية العامة - القرار 181 (-) بشأن خطة تقسيم فلسطين، والقرار 194 (د-3) بشأن اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى مدار أكثر من 70 عاماً عمل موظفو الوكالة، وفي بعض الأحيان في ظروف غير إنسانية ومعرضين حياتهم للخطر، من أجل تنفيذ مهام ولاية الأونروا المتمثلة في تقديم الخدمات التعليمية والطبية والاجتماعية والتمويل البالغ الصغر والمساعدات الطارئة للفلسطينيين المحتاجين وتحسين البنية التحتية والظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين. وخلال 15 شهراً من النزاع، قُتل 265 من موظفي الأونروا، وهو ما يمثل خسارة في عدد الموظفين تشكل للأسف رقماً قياسياً في تاريخ منظماتنا. إن إغلاق الأونروا سيكون له عواقب كارثية على فئات السكان الأكثر ضعفاً، وعلى رأسها الأطفال. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. وفي ظل هذه الظروف، يجب استخدام وقف إطلاق النار لتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية في المنطقة بشكل

عاجل، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة للأطفال. وإلى جانب الجهود المبذولة لإعادة بناء البنية التحتية وإدخال المواد الغذائية والإمدادات الطبية، من الضروري ضمان إجلاء الأطفال الذين يحتاجون إلى مساعدة متخصصة، مع آبائهم أو أولياء أمورهم، من القطاع دون مشاكل والسماح لهم بالعودة إلى ديارهم دون عوائق. يتمثل جانب آخر للاتفاق المبرم بين الطرفين المتحاربين في تبادل المحتجزين ومن بينهم أطفال. وهذا مجرد غيض من فيض. فمسألة الاحتجاز التعسفي للأطفال الفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية كانت موجودة قبل أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بفترة طويلة. ومثل البالغين، تعرض الأطفال لما يسمى بالاحتجاز الإداري وسُجنوا إلى أجل غير مسمى دون توجيه تهم لهم. كما يجب ألا ننسى تكرار احتجاز القاصرين الذين أُطلق سراحهم بعد اتفاق مماثل في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

إن الحرب في غزة لم تدمر الحياة الفردية للعديد من الأطفال والبالغين فحسب، بل ومزقت نسيج المجتمع ذاته وأخرت إلى أجل غير مسمى بدء تعايش سلمي حقيقي بين الشعبين. وحتى الأطفال في غزة الذين حالفهم الحظ في البقاء على قيد الحياة دون أن يصابوا بالإعاقة سيحتاجون إلى سنوات لاستعادة صحتهم النفسية وتعلم العيش مثل أقرانهم في المناطق التي لم يعصف بها النزاع. ومن المشاكل الحادة الأخرى مشكلة الأيتام الفلسطينيين الذين يزيد عددهم الآن على 20 000 يتيم. فما الذي يخبئه القدر لهم؟ وما الذي يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لضمان عدم تحطيم حياتهم؟ وعندما يتعلق الأمر بتأمين مستقبل الأطفال الفلسطينيين - وهذا يعني الشعب الفلسطيني ككل - فلا بديل عن تحقيق الاستقرار المستدام للحالة في غزة. كما أننا نرى أن المجلس ملزم ببساطة بمواصلة التركيز على قضايا الأطفال في سياق الحالة في غزة.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام توم فليتشير على إحاطته والسيدة بيسان نتيل على ملاحظاتها المؤثرة.

لقد طال انتظار اتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وأسفرت الوساطة التي قادتها الولايات المتحدة وقطر ومصر أخيراً عن اتفاق لإنهاء النزاع الذي بدأت حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأدى الاتفاق إلى وقف القتال في غزة. وسيؤدي إلى لم شمل جميع الرهائن المتبقين مع عائلاتهم وزيادة المساعدات الإنسانية التي يحتاجها المدنيون الفلسطينيون بشدة. ونذكر المجلس بأن حماس لا تزال تحتجز طفلين رهينتين - كفير وأرييل بيباس - اللذين اختُطفوا من منزلهما بعنف في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومر على كفير البالغ من العمر عامين عيد ميلاده كلاهما في الأسر لدى حماس. ومنذ أن بدأت حماس هذا النزاع بهجومها الهمجي قبل أكثر من 15 شهراً، عانى المدنيون الفلسطينيون معاناة بالغة وكان حجم القتل والإصابات والنزوح هائلاً. وتمتد المعاناة إلى أصغر ضحايا غزة من الأطفال الفلسطينيين الذين وقعوا في مرمى النيران وفقدوا عائلاتهم وغابوا عن مدارسهم. ولا يوجد مستقبل من الأزمة. وقد حان الوقت الآن لضمان وصول المساعدات الضرورية إلى المحتاجين في جميع أنحاء غزة وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار الذي كفلت الولايات المتحدة وقطر ومصر التوصل إليه. ونحث البلدان على دعم هذا الجهد من خلال توفير تمويل وموارد إضافية للمساعدة في التعجيل بتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

ويجب أن نضمن عدم السماح لحماس بالاستيلاء على تلك المساعدات أو تحويل وجهتها أو الاستفادة منها. وفي حال قيامها بذلك، يجب الإبلاغ عن ذلك فوراً. ولا يمكن السماح لحماس بإعادة تشكيل نفسها. وينبغي ألا يكون لها أي دور في حكم غزة وينبغي عدم مكافأتها على شن الهجوم الوحشي الذي أشعل النزاع أو على سلوكها المؤسف طوال ذلك الوقت. يجب علينا بدلاً من ذلك أن نغتنم هذه الفرصة لإعادة تشكيل المنطقة بطريقة تمنح لشعوبها طريقاً للمضي قدماً. ويجب نزع الأسلحة من غزة لأجل أمن إسرائيل ولتأمين مستقبل أكثر إشراقاً للشعب الفلسطيني. ولا ينبغي أن يكون لحماس أو لمموليها في طهران رأياً بشأن مستقبل المنطقة.

لقد رأينا بالفعل استغلال حماس لمعاناة الفلسطينيين كسلاح عبر استخدام البنية التحتية المدنية بما فيها المدارس والمستشفيات، لإخفاء كميات من الأسلحة وإيواء المقاتلين وتنسيق هجمات ضد إسرائيل. ويساورنا القلق بشأن تقارير تفيد أن حماس احتجزت الرهائن الإسرائيليين في ملاجئ تابعة للأمم المتحدة في غزة أثناء أسرهم المطول. ومن الضروري تقييم كل تلك الإدعاءات الخطيرة من أجل إجراء تحقيق كامل. وفي الوقت نفسه، تلعب حماس دور الضحية وتوجه نداءات كاذبة للمجتمع الدولي باسم الفلسطينيين بينما تستخدم في ذات الوقت أساليب تعرضهم للخطر.

يحتاج الإسرائيليون إلى الشعور بالأمن داخل حدودهم ويستحق الفلسطينيون مستقبلاً يتطلعون إليه بحرية وكرامة وأمن. يجب أن نعمل معاً لمقاومة التأثير الفظيع لطهران وعملائها الإرهابيين الذين زعزعت أفعالهم استقرار الشرق الأوسط طيلة عقود. ويمكننا بدلاً من ذلك العمل مع شركاء متقاربي التفكير لإنشاء شرق أوسط أكثر تكاملاً وازدهاراً وسلاماً. والولايات المتحدة ملتزمة بشدة بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار حتى يتمكن الرهائن من العودة إلى ديارهم ويستطيع أهل غزة التطلع لمستقبل أفضل في ظل قيادة جديدة. هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام فليتشير والسيدة نتيل على إحاطتيهما.

إن الأطفال هم أكبر ضحايا النزاعات المسلحة. وخلال النزاع الذي دام خمسة عشر شهراً في غزة، قُتل ما لا يقل عن 17 000 طفل فلسطيني، وانزلت أكثر من 600 000 في كارثة إنسانية غير مسبوقة. هؤلاء الأطفال، الذين كان ينبغي أن يكونوا في الفصول الدراسية، والكتب بين أيديهم، وجدوا أنفسهم بدلاً من ذلك في مواجهة تهجير قسري مراراً وتكراراً وقابعين تحت الأنقاض للاحتواء بها من القصف. لقد انفطرت قلوبنا لرؤية مشاهد أطفال يموتون أمام عائلاتهم وصور أطفال استحالت أجسادهم جلداً على عظم بسبب سوء التغذية. ما كان ينبغي لكل هذا أن يحدث أبداً ويجب عدم السماح باستمراره.

يجب على المجتمع الدولي التحرك لوقف معاناة أطفال غزة.

أولاً، هناك حاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة. وبمجرد تنفيذ وقف إطلاق النار الذي بدأ في 19 كانون الثاني/يناير، يجب ألا يكون هنالك استئناف للقتال ولا أن يُستهدف الأطفال بالأسلحة مرة أخرى ولا أن يكونوا عرضة لإطلاق النار. ويجب أن يشكل وقف إطلاق النار الحالي الأساس لوقف دائم

لإطلاق النار عوضاً عن مجرد هدنة قبل بدء جولة جديدة من الهجمات. ونحن قلقون للغاية بشأن تقارير مفادها أن القوات الإسرائيلية أطلقت النيران على الأطفال في رفح في اليوم التالي لدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وأردتهم قتلى. وندعو بشدة للتنفيذ المستمر والكامل لاتفاق وقف إطلاق النار بمراحله الثلاثة.

ثانياً، يجب توسيع نطاق المساعدة الإنسانية في غزة. فقد حُرم الأطفال في غزة لفترة طويلة من الحاجات الأساسية للبقاء مثل الغذاء والأدوية، بل وكانت هنالك حالات تجرد أطفال حديثي الولادة حتى الموت. وندعو إسرائيل إلى تنفيذ التزامها بموجب القانون الدولي الإنساني بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال عبر فتح كل المعابر ورفع القيود عن دخول السلع وضمان وصول الإمدادات الإنسانية على نطاق واسع إلى غزة وكذا توزيعها الآمن والمنظم. وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته لغزة.

ثالثاً، ضمان التعليم لأطفال غزة أمر أساسي. فالتعليم ضروري من أجل نمو صحي للأطفال. لقد دمر القصف العشوائي الذي دام خمسة عشر شهراً كل ظروف العيش في غزة، مع انقطاع تام للتعليم. ينبغي للمجتمع الدولي دعم البداية السريعة لإعادة بناء غزة لاستعادة سبل عيش الناس وتوفير بيئة صحية ينمو فيها الأطفال. ظلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى توفر لسنوات خدمات عامة أساسية في غزة، مثل التعليم، وبالتالي لديها القدرة على الاضطلاع بدور مهم في إعادة بناء غزة ما بعد الحرب وينبغي لها ذلك. وندعو إسرائيل مرة أخرى لوقف تقويض الوكالة وإلغاء القانون المرتبط بذلك في أقرب وقت ممكن.

رابعاً، يجب أن تكون هناك مساءلة بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. فحماية المدنيين في النزاع المسلح التزم بموجب القانون الدولي، والامتناع عن استهداف الأطفال التزم أكبر. وقد حددت قرارات مجلس الأمن بوضوح ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال كأفعال محظورة. ومع ذلك، فقد بين عدد كبير من التقارير أن الأطفال في غزة عانوا من انتهاكات جسيمة خلال النزاع وأدرج التقرير السنوي للأمين العام (S/2024/384) كذلك مرتكبي الانتهاكات ذوي الصلة. وندعو لفتح تحقيقات والمساءلة عن كل الانتهاكات ضد الأطفال في كل النزاعات، ونؤيد التركيز المستمر لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح على أطفال غزة.

إن النهج الأساسي لمساعدة الأطفال الفلسطينيين على النمو في بيئة صحية وآمنة هو تنفيذ حل الدولتين وتحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. يجب على المجتمع الدولي العمل بأقصى قدر من الإلحاح لتعزيز استئناف العملية السياسية لحل الدولتين. والصين مستعدة لمواصلة جهودها الدؤوبة مع جميع الأطراف لتعزيز تحقيق مبكر لتعايش سلمي بين فلسطين وإسرائيل ولتحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط حتى يعيش أطفال فلسطين وإسرائيل حياة خالية من فظائع الحرب ويكبروا بحرية تحت لواء السلام.

السيد ألفارو دي ألبا (تكلم بالإسبانية): ترحب بنما بعقد هذه الجلسة بطلب من الاتحاد الروسي والجزائر وباكستان والصومال لتناول حالة الأطفال في قطاع غزة، في إطار الأطفال والنزاع المسلح.

نشكر مقدمي الإحاطتين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ توم فليتشر والسيدة بيسان نتيل من مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، على عرضيهما القيمين. ونرحب كذلك بحضور وفود مصر وإسرائيل ودولة فلسطين ذات مركز المراقب.

نوه بجهود الوكالات الإنسانية التي تواجه ظروفًا قاسية وتعمل بلا كلل على حماية وضمأن رفاة المجتمعات الأكثر تضرراً من النزاع.

يوفر وقف إطلاق النار المبرم مؤخرًا بين حماس وإسرائيل فرصة ممتازة لمعالجة الحالة الإنسانية الكارثية في غزة. لكن تقارير الأمم المتحدة واضحة: فقد أكثر من 14,500 طفل فلسطيني حياتهم وأصيب 25 000 وهجر قرابة مليون. ونأسف بشدة لفقدان تلك الأرواح البريئة.

ووفقًا لليونيسيف، تحتاج حوالي 88 في المائة من مدارس غزة إلى إعادة بناء كاملة أو إلى إصلاحات ضخمة، وهو ما يؤثر على أزيد من 625 000 طالب. إضافة إلى ذلك، لا يعمل سوى 25 في المائة من مرافق مياه الشرب، ما يؤدي إلى زيادة مطردة في الأمراض المنقولة بالماء. وقد عانت البنية التحتية الصحية أيضًا من أضرار بالغة مع خروج العديد من المستشفيات من الخدمة، ما فاقم أزمة الصحة العامة. وتكرر بنما إدانتها لاختطاف حماس لأطفال إسرائيليين، وهو فعل لاإنساني يشكل خرقًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني. وقد استُخدم هؤلاء الأطفال كورقة مساومة في استراتيجية قاسية وغير مقبولة. ونتحسر بأسف شديد على كل طفل أزهقت روحه في هذا النزاع وفي العديد من النزاعات المسلحة الأخرى، ونؤكد من جديد على أن حماية الأطفال يجب أن تكون شاملة وبدون تمييز. ونحث مجلس الأمن على الاستمرار في تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان حصول جميع الأطفال على الرعاية والحماية التي يستحقونها.

وفي ذلك السياق، ترحب بنما باعتماد القرار 2764 (2024)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والذي يؤكد من جديد التزام جميع الأطراف بدعم القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل. ونذكر أيضًا بأهمية الامتثال لقرارات مجلس 1612 (2005) و 1882 (2009) و 2225 (2015) و 2601 (2021) التياتي وضعت إطاراً متيناً لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ونظرًا للحالة الخطيرة التي يواجهها الأطفال في غزة، والتي لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال، تقترح بنما الإجراءات التالية ذات الأولوية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

أولاً، يجب ضمان الوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية من خلال فتح نقاط العبور بشكل مستدام وفعال، مما يسمح بإيصال الإمدادات الأساسية مثل الماء والغذاء والدواء والوقود بشكل آمن وسريع. ومن الأساسي أيضًا كفالة سلامة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في جميع الأوقات. والعملية، التي بدأت بالفعل لحسن الحظ، لضمأن وصول ما لا يقل عن 500 شاحنة يوميًا، أمر لا غنى عنه للاستجابة للاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين.

ثانيًا، يجب حماية الأطفال بشكل فعال من خلال آليات التنفيذ التي تحمي حياتهم ورفاههم وتضمن حصولهم على الرعاية الطبية والمأوى الآمن والمساعدة النفسية والاجتماعية. ويجب الشروع في برامج إعادة التأهيل على وجه السرعة ويجب أن تتبّع نهجاً شاملاً يعالج الصحة البدنية والنفسية للأطفال المتضررين. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 17 000 طفل قد انفصلوا عن عائلاتهم في غزة ويحتاجون إلى مساعدة متخصصة فورية.

ثالثاً، يجب بناء البنية التحتية الأساسية، مع التركيز بشكل أكثر إلحاحاً على ترميم المدارس والمستشفيات وشبكات المياه، لضمان توفير بيئات آمنة ومواتية لنمو الأطفال. فالاستثمار في التعليم أمر أساسي لتجنب خسارة جيل، مع الأخذ في الاعتبار أن أكثر من 496 مدرسة قد تضررت أو دُمرت. إن التنسيق الفعال لهذه الجهود سيسمح للأطفال باستئناف تعليمهم وحصولهم على الخدمات الأساسية، مما يمكنهم من المضي قدماً نحو مستقبل مليء بالأمل.

رابعاً، يجب علينا أن ندعم بقوة وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اليونسيف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي كان دورها أساسياً في تقديم المساعدات الإنسانية في غزة. ويجب أن يستمر على هذا النحو. إن الوضع الحالي للأونروا، حيث تواجه الوكالة قيوداً تشغيلية ونقصاً حاداً في التمويل، يعرض للخطر تقديم الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين للخطر. وتزداد الحاجة إلى ضرورة ضمان أمن موظفي الأونروا واحترام تفويضها الدولي وتوفير التمويل اللازم لها لمواصلة عملها الهام في المنطقة.

إن الأزمة في غزة تذكرنا عاجل بمسؤوليتنا الجماعية تجاه أشد الفئات ضعفاً. ولا يمكننا أن نسمح للإمالة أو الخلافات السياسية بعرقلة الجهود المبذولة لحماية الأطفال العالقين في هذا النزاع. ولا يمكن للأطفال المنكوبين بالحرب الاستمرار في دفع ثمن التقاعس عن العمل. ومع كل يوم يمر دون حل، تزداد معاناة الأطفال وتتلاشى أحلامهم في مستقبل آمن. فلننصرف بشجاعة وإنسانية وعزم حتى لا ينسى العالم وجوه هؤلاء الأطفال أو واجبنا جميعاً تجاههم. لا يمكننا تغيير الماضي، ولكن يمكننا ويجب علينا أن نقرر المستقبل الذي نريد بناءه لهم.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والسيدة ناتيل على إحاطتيهما. كذلك أرحب بمشاركة المراقب الدائم عن دولة فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل ومصر في هذه الجلسة.

أود أن أثير النقاط الثلاث التالية.

أولاً، بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و 15 شهراً من الصراع المروع، نقف مع الفلسطينيين والإسرائيليين في ارتياح وأمل في أن يؤدي اتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن إلى سلام دائم. إن أطفال غزة لم يختاروا هذه الحرب، لكنهم دفعوا ثمنها باهظاً. فثلث الجثث التي تم التعرف عليها جثث أطفال. ويُعتقد أن ما لا يقل عن 21 500 طفل قد أصيبوا بجروح. وفي الأشهر الأربعة الماضية من عام 2024، تم نقل ما يقرب من 19 000 طفل إلى المستشفى بسبب سوء التغذية الحاد. وأصبحت غزة أكثر الأماكن فتكاً في العالم بالنسبة للأطفال. إن الندوب النفسية للخوف والألم والحرمان واضحة للعيان. وقد أعرب ما يقرب من نصف الأطفال الفلسطينيين الذين شملهم استطلاع أجرته إحدى المنظمات غير الحكومية في أواخر عام 2024 عن رغبتهم في الموت. إنها حصيلة وفيات صادمة حقاً. ويجب علينا أن نضمن أن تكون احتياجات الأطفال في مقدمة ومحور جهود إعادة الإعمار في غزة. وكما سمع مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2024 من الدكتور برون - هارليف من مركز شنيدر الطبي

للأطفال (انظر S/PV.9717)، فإن أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 قد ألحقت أيضاً خسائر فادحة بالأطفال الإسرائيليين الذين قُتلوا وأصيبوا بجروح خطيرة واحتُفوا، وبعضهم لم يعد إلى أحبائهم حتى الآن. من القسوة التي لا يمكن تصورها أن تقوم حماس بأخذ الأطفال كرهائن ولا تزال تحتجزهم بعد مرور 15 شهراً كاملاً. ولا بد من إطلاق سراحهم.

ثانياً، نرحب بالأبناء التي تفيد بأن المساعدات تتدفق الآن على نطاق واسع، وكما قال وكيل الأمين العام فليتش، يجب أن يستمر ذلك. ويجب أن يُسمح للجهات الفاعلة الإنسانية بالوصول الآمن وغير المقيد إلى جميع أنحاء غزة، بما في ذلك الشمال، وإلى جانب ذلك، يجب أن نرى زيادة كبيرة في توصيل المساعدات التجارية. وقد كان توفير لقاح شلل الأطفال في غزة العام الماضي مثلاً على ما يمكن تحقيقه عندما تتوفر الإرادة السياسية. ونحث الأطراف على دخول هذه المرحلة الجديدة بنفس الروح وإعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليها. واتفق وقف إطلاق النار ينبغي أن يكون فرصة لإيصال المزيد من المساعدات - وليس العكس. ولهذا السبب، فقد حث وزير الخارجية لدينا إسرائيل على ضمان أن تتمكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من مواصلة عملياتها المنقذة للحياة وإعطاء وقف إطلاق النار الهش أفضل فرصة للنجاح.

وأخيراً، أدى الصراع إلى انقطاع 1,1 مليون طفل في غزة عن الدراسة منذ أكثر من 15 شهراً. ولا يمكننا أن نسمح بحرمان جيل من الفلسطينيين من التعليم وحقهم في مستقبل أفضل. فالقيام بذلك قد يؤدي إلى مزيد من المعاناة واستمرار دوامة العنف. وهذا ليس في مصلحة الفلسطينيين ولا الإسرائيليين. ومرة أخرى، تقوم الأونروا بدور حاسم في هذا الصدد. ويجب أن نضمن استمرار تقديمها للخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، إلى أن يحين الوقت الذي يمكن أن تتولى فيه الدولة الفلسطينية هذه المهام. وفي الختام، فإن مجلس الأمن لديه تفويض واضح بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة لضمان حماية الأطفال من ويلات الحرب والعنف، أينما كان ذلك. ومع ذلك فإن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أعلى مستوياتها على الإطلاق. ويجب علينا بذل المزيد من الجهود لعكس اتجاه هذا المسار المروع. وندعو جميع الأطراف إلى اعتماد وتنفيذ خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً لمنع وإنهاء هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

ستبدل المملكة المتحدة كل ما في وسعها لتحويل وقف إطلاق النار الحالي في غزة إلى سلام دائم قائم على حل الدولتين، حيث يمكن للأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء أن ينعموا بمستقبل آمن ومزدهر.

السيدة رودريغيس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فليتش على إحاطته والسيدة نتيل على شهادتها الرصينة.

يذكرنا موضوع جلسة اليوم بأسوأ عواقب الحرب - وهو تأثيرها المدمر على الأطفال. ويذكرنا لماذا يجب أن يكون السلام هو الخيار الوحيد دائماً. فعلى مدار الـ 15 شهراً الماضية، شاهدنا نحن أعضاء المجلس، بل والعالم أجمع، أطفال غزة يتحملون وطأة حرب لا ينبغي أن يعيشها أي طفل على الإطلاق.

وقد قُتل أكثر من 14 500 طفل وأصيب آلاف آخرون بجروح وتشوهات لمدى الحياة. وغزة الآن هي المكان الذي يضم أكبر عدد من الأطفال مبتوري الأطراف في التاريخ الحديث. فقد عانى الأطفال من فقدان أطرافهم وحروق شديدة وتكسرت عظامهم الهشة وتهشمت بسبب الغارات الجوية والقنابل الإسرائيلية التي دمرت منازلهم والأماكن التي كانوا يلعبون فيها، ودمرت كل الأماكن التي لجؤوا إليها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وفقد الكثير منهم والديهم وأشقائهم وأحبائهم الآخرين من أفراد الأسرة. وهُجروا عدة مرات، حيث كانوا ينتقلون من مكان إلى آخر، وغالباً في أحوال جوية قاسية، دون أن يجدوا مكاناً آمناً حقاً. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر وحده، أُفيد بوفاة ثمانية أطفال رضع وحديثي الولادة بسبب انخفاض حرارة الجسم. وتشير التقارير إلى أن أكثر من 30 000 طفل أصبحوا أيتاماً ونحو مليون طفل نزحوا من منازلهم.

في هذه الحرب التي لا هوادة فيها، حُرِمَ أطفال غزة من الحصول على المياه والغذاء وعانوا من سوء التغذية، حيث أصبحت المجاعة تشكل خطراً حقيقياً على الكثيرين منهم. وفي غياب المرافق الصحية الأساسية، أصيب آلاف الأشخاص بالأمراض وأصبحوا يعانون من أمراض يمكن الوقاية منها دون إمكانية الحصول على الرعاية الصحية حيث قُصفت المستشفيات واحدة تلو الأخرى وتعرض العاملون في المجال الطبي للهجوم والترهيب. وعادت الأمراض التي قُضي عليها سابقاً مثل شلل الأطفال إلى الظهور مرة أخرى مع تراجع برامج التطعيم. ولم تسلم المدارس في غزة من الأسلحة الإسرائيلية. فحُوت إلى ركام، وقضي على آمال الطلاب وأحلامهم وطموحاتهم التعليمية. وتشير تقارير اليونسيف إلى أن 95 في المائة من المباني المدرسية في غزة تضررت أو دُمرت. ومع اكتساب القدرة على التعرف على مختلف أنواع الأسلحة المستخدمة من خلال أصوات الحرب المشؤومة، شهد أطفال غزة أسوأ الفظائع وتحملوا معاناة هائلة. وستبقى آثار الصدمة والندوب التي خلفتها الأشهر الماضية على أجسادهم وعقولهم لبقية حياتهم.

وترحب غيانا بوقف إطلاق النار الحالي الذي يتيح متنفساً تمس حاجة سكان غزة إليه، ولا سيما الأطفال. ونحث جميع الأطراف على العمل بدأب لضمان استمراره ودوامه. ويجب أن تكون حماية الأطفال في غزة أولوية خلال تنفيذ وقف إطلاق النار. ويجب أن يتوفر لهم المأوى وما يلزم من مساعدات إنسانية ورعاية صحية، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي. ويجب استعادة إمكانية الحصول على التعليم في أقرب وقت ممكن، مع إيلاء الاهتمام لإزالة الذخائر المتفجرة والتوعية بالمخاطر من أجل ضمان سلامتهم.

إن محنة أطفال غزة بعيدة تماماً عن بلوغ نهايتها. فالأسر تعود لتواجه أهوالاً جديدة في مجتمعاتها المحلية، حيث تكتشف منازل مدمرة أو مسوأة بالأرض، وتُخرج الجثث المتحللة من تحت الأنقاض. وستكون عملية إعادة الإعمار وإعادة التأهيل طويلة ومكلفة وشاقة، وهي تتطلب دعماً جماعياً وموارد من المجتمع الدولي. واستمرار عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أمر حاسم بالنسبة لتلك الجهود. وقد شُدِّدَ في العديد من الإحاطات التي قُدِّمت في المجلس على أن الأونروا هي الوكالة الوحيدة في غزة التي تمتلك القدرة وإمكانية الوصول لتقديم طائفة عريضة من خدمات الدعم التي يحتاج إليها المدنيون في غزة. وتهيب غيانا مجدداً بإسرائيل الامتناع عن تنفيذ قانونها المتعلق بالأونروا واحترام الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. ونشكر جميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأونروا وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية، على جهودها التي لا تعرف الكلل في تقديم الدعم

المنقذ للحياة لأطفال غزة، وعدم استسلامها حتى في أصعب الظروف. ويجب أن تحصل هذه الوكالات على الدعم اللازم من المجلس والمجتمع الدولي لمواصلة عملها الحاسم.

ومن الضروري أن نتطرق إلى مسألة أخرى في سياق مناقشتنا لموضوع اليوم - وهي مسألة المساءلة التي ذكرها أيضاً وكيل الأمين العام فليتشر. فمع استمرار الحرب على غزة، تآكلت التعهدات والضمانات المقدمة لأطفال العالم في إطار الصكوك الدولية الملزمة قانوناً وتحت مظلة القانون الدولي في غزة واحدة تلو الأخرى. وقد أجمع المجلس في قراره 1261 (1999) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال في حالات النزاع المسلح على تحديد ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، داعياً الأطراف إلى ضمان حماية الأطفال والمساءلة عن الانتهاكات المتعلقة بهم. وقد تعرض الأطفال في غزة لتلك الانتهاكات الجسيمة. وشهدنا تجاهلاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وتعتقد غيانا اعتقاداً راسخاً بأن الإفلات من العقاب وعدم محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال يسهمان في زيادة هذه الانتهاكات في جميع أنحاء العالم. يجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. ويجب أن يكون المجلس متسقاً ومتحدداً في مطالبة جميع أطراف النزاعات بالتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية الأطفال. ولا يستحق الأطفال في غزة أقل من ذلك.

في الختام، أؤكد مجدداً أن الحل السلمي للنزاعات يظل الحماية الحقيقية الأفضل والوحيد للأطفال. ولذلك يجب ألا ندخر جهداً لإنهاء هذا النزاع.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة بناء على طلب الاتحاد الروسي، بدعم من الجزائر بصفتها الوطنية، وكذلك باكستان والصومال، من أجل التركيز على حالة الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تبعث على القلق الشديد. وأشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطته والسيدة بيسان نتيل على مساهمتها المقنعة.

تشثي سيراليون على وكالات الأمم المتحدة وعلى الشركاء الآخرين العاملين في الميدان في قطاع غزة لجهودهم الدؤوبة الرامية إلى حماية ودعم الأطفال المتضررين من النزاع في قطاع غزة والضفة الغربية. وتتضامن سيراليون مع كل طفل متضرر من هذا النزاع، أولئك الذين قُتلوا بشكل مأساوي، والذين دُفنوا تحت الأنقاض، والذين شوهوا وأصيبوا بجروح، والذين احتجزوا رهائن في السجن أو أسرى لشهور دون رعاية مناسبة، والذين تيتموا. فلنتذكر هؤلاء الأطفال لا بأسى فحسب، ولكن أيضاً بتصميم متجدد على حل النزاع الذي سبب لهم هذه المعاناة الهائلة.

إن المدنيين الذين تحملوا وطأة هذا العنف هم في صميم النزاع في غزة. وقد أكدت الإحاطات التي قُدمت اليوم على الأثر العميق للنزاع على الأطفال، الذين لم يعرف الكثير منهم سوى حياة العنف وانعدام الأمن. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار الحالي يجلب بعض الارتياح، إلا أنه لا يمكن أن يخفي الظروف القاسية التي لا يزالون يواجهونها. فقد عانى الأطفال في غزة لأكثر من عام ما لا يمكن تخيله من مشقة وحرمان وقصف وتهجير. وتشير التقارير إلى أن ما لا يقل عن 14 500 طفل فقدوا حياتهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويقدر عدد الأطفال المصابين بحوالي 25 000. وانفصل أكثر من 17 000 طفل عن

والديهم، ونزح ما يقرب من مليون طفل من منازلهم. ولا يزال العديد منهم في عداد المفقودين. وتشير التقارير المثيرة للقلق إلى وفاة أطفال حديثي الولادة بسبب ظروف الشتاء القاسية وعدم كفاية المأوى وعدم توفر حليب الأطفال المنقذ للحياة. وتُضاف هذه الأرقام إلى 1 434 طفل فلسطيني قُتلوا و 32 175 أصيبوا بين عامي 2008 و 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وقد عرّضت الهجمات المتواصلة على المناطق المكتظة بالسكان وعمليات التهجير المستمرة وتعطيل الخدمات الأساسية عدداً لا يحصى من الأطفال لانتهاكات جسيمة لحقوقهم، بما في ذلك القتل والتشويه وتدمير المدارس والمستشفيات والبنية التحتية للمياه والطاقة. أدى استهداف المدارس التي تُستخدم الآن كملاجئ إلى عدم وجود أماكن آمنة للأطفال للتعليم أو التعافي. وقد ساهم ذلك في تآكل النسيج الاجتماعي لمجتمع كان في السابق قادراً على الصمود. ستستمر آثار الحرب على الأطفال لفترة طويلة بعد توقف القتال، تاركةً ندوباً جسدية ونفسية دائمة. ومع استمرار الوضع الحالي في غزة في تسليط الضوء على ضعف الأطفال في مناطق النزاع، فمن الضروري أن نتخذ إجراءات عاجلة وفعالة لحماية هذا الجيل من كارثة أخرى. وفي هذا الصدد، تود سيراليون أن تشدد على النقاط التالية.

أولاً، نحث جميع الأطراف على الالتزام الكامل باتفاق وقف إطلاق النار واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية حقوق الأطفال. نأسف بشدة للاعتداءات على المدارس والمستشفيات ولعدم الالتزام بإعلان المدارس الآمنة. وكما أشار وكيل الأمين العام فليتشر، فإنه مع وقف إطلاق النار، تعمل الوكالات الإنسانية والشركاء على توسيع نطاق الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الصحية والنفسية والاجتماعية للأطفال، بما في ذلك خدمات الحماية المتخصصة للأطفال غير المصحوبين بذويهم. يجب دعم هذا العمل الحيوي وتوسيع نطاقه كجزء من عملية إعادة بناء غزة وإعادة الإعمار الأوسع نطاقاً للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانياً، وفقاً للقرار 2712 (2023)، ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك اتفاقيات جنيف واتفاقية حقوق الطفل وجميع الأطر القانونية ذات الصلة. إن اعتماد المجلس للقرار 2712 (2023) يقر بالأثر غير المتناسب على الأطفال ويطالب جميع الأطراف بضمان حصول الأطفال على الحماية الخاصة التي يستحقونها بموجب القانون الدولي.

ثالثاً، وتمشيا مع القرار 2720 (2023) والقرارات الأخرى ذات الصلة، تكرر سيراليون دعوتها لإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل آمن ومستمر ومن دون عوائق. ونرحب بدخول حوالي 2 400 شاحنة مساعدات منذ بداية وقف إطلاق النار ونشجع على تقديم المزيد من الدعم لهذه الجهود. كما ندعو جميع الأطراف إلى دعم المنظمات الإنسانية في تيسير الإجلاء الطبي الطارئ للمدنيين المصابين بجروح خطيرة، بما في ذلك آلاف الأطفال. لا يزال الخطر الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب مرتفعاً، ونحن نحث جميع أصحاب المصلحة على ضمان التخلص الآمن من تلك الذخائر لمنع إلحاق المزيد من الضرر بالمدنيين، وخاصة الأطفال.

أخيراً وليس آخراً، نؤكد مجدداً على الدور الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين في غزة، وخاصة في توفير التعليم والخدمات الصحية والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال. يجب أن تكون إعادة بناء البنية التحتية التعليمية أولوية قصوى لضمان أن يتمكن الأطفال من استئناف التعلم في بيئة آمنة تعزز التطور الأكاديمي والتعافي النفسي.

في الختام، من الضروري أن نعزز آليات المساءلة عن انتهاكات حقوق الطفل، بما في ذلك محاسبة الجناة على الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية واستخدام العنف الجنسي ضد الأطفال في النزاع. نحن ندعو إلى إطلاق سراح جميع الأطفال المحتجزين في معسكرات الاحتجاز، كما ندعو إلى إجراء تحقيقات كاملة ونزيهة في احتجاجهم. وفي الوقت الذي نرحب فيه بوقف إطلاق النار كخطوة حاسمة نحو إعادة بناء غزة وتلبية الاحتياجات الفورية لأطفالها، فإننا نحث أيضاً على اتخاذ إجراءات سريعة لإنهاء العمليات العسكرية الجارية في الضفة الغربية والتي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى. يجب تناول ما ورد من تقرير عن العنف بين المستوطنين والمجتمعات الفلسطينية لضمان أن يؤدي وقف إطلاق النار إلى سلام واستقرار دائمين.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الجزائرية وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة بشأن محنة الأطفال في غزة، بناء على طلب الاتحاد الروسي والصومال وسيراليون ووفد بلدي. ونشكر السيد توم فليتشير على إحاطته، وأود أن أشكر السيدة بيسان نتيل على وجه الخصوص على شهادتها حول المعاناة التي تحملها أطفال غزة على مدى الأشهر الخمسة عشر الماضية.

لا يمكن تبرير الهجمات الإسرائيلية المتواصلة والعشوائية على السكان المدنيين في غزة على مدار 15 شهراً متواصلة بدون توقف، مع هدنة واحدة فقط، بأي دافع فيما يتعلق بالاستنزاف الذي أثار تلك الهجمات. إن القانون الدولي الإنساني واضح وضوح الشمس من حيث أنه بغض النظر عن الاستنزاف، يحظر على قوات دولة ما مهاجمة المنشآت المدنية، أو حتى المنشآت التي ربما يكون فيها مدنيون قد يعانون نتيجة لهذه الهجمات. يجب التقيد بهذا المبدأ إذا أردنا اليوم وفي المستقبل أن نتمكن من احتواء عواقب الحروب والنزاعات على الأبرياء. كان هذا هو الغرض من اتفاقيات جنيف، وقد تم تحديد هذا الغرض بعد الحروب التي دمرت أوروبا والعالم. واليوم يجب إعادة إحياء هذا المقصد، ونحن نرى المعاناة التي سببتها الحرب الإسرائيلية الوحشية والعشوائية في غزة. لقد قُتل ما مجموعه 46 000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال. كيف يمكن تبرير ذلك؟

من بين مآسي الشعب الفلسطيني، تبرز معاناة الأطفال في غزة كوصمة عار على جبين البشرية جمعاء، لا على جبين أولئك الذين تسببوا في المعاناة بقنابلهم ومدفيعيتهم فحسب، ولا على جبين أولئك الذين سمحوا بحدوثها على مدار 15 شهراً وحدهم - وبقاء مجلس الأمن مجمداً بسبب موقف دول معينة - ولا على جبين أولئك الذين يواصلون تزويد القوات المعتدية التي كانت تقتل الأطفال كل يوم بالأسلحة والذخائر، بل على جبيننا جميعاً. يسعدني أنني لم أكن عضواً في مجلس الأمن في العام الماضي وأنتي انضمت إلى المجلس في الوقت الذي تم التوصل فيه إلى وقف إطلاق النار - مهما كان هشاً.

غير أنه، ما هذه السياسة المتعمدة لاستهداف المدنيين، بغض النظر عن حقيقة أن معظم الذين قتلوا كانوا من الأطفال والنساء، والهجمات على المستشفيات والمدارس، واستهداف القنصاة للأطفال - أي انحطاط أخلاقي يسمح بحدوث ذلك؟ هناك شكاوى بشأن يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولكن قارن ذلك بالدمار الذي حلّ بأهل غزة. هل هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر يبرر ما لحق بأطفال غزة؟ هل يمكن تبرير ذلك على الإطلاق؟

بالطبع، لقد رحبنا بوقف إطلاق النار ونحن ممتنون لمصر وقطر والولايات المتحدة لتوسطهم في وقف إطلاق النار. وكان من الممكن تحقيقه قبل ذلك بكثير، ونذكر الديناميات الجديدة التي يبدو أنها أجبرت رئيس الوزراء الإسرائيلي على قبول وقف إطلاق النار في النهاية. ويجب الآن أن نضمن صمود وقف إطلاق النار وكبح التهديدات الإسرائيلية باستئناف النزاع. كما أننا نشعر بالقلق إزاء ما يحدث في الضفة الغربية. فقد تزامن وقف إطلاق النار في غزة مع تصاعد العنف في الضفة الغربية. كما يجب على مجلس الأمن أن يحيط علماً بما يحدث هناك.

ويجب بالطبع تسريع وتيرة المساعدات الإنسانية. ونتفق تمامًا مع السيد فليتشير فيما يتعلق بحجم المساعدات التي يجب إدخالها. فهناك مخاطر من تفشي الأمراض في ظل ندرة المياه ونقص الغذاء. ويجب تلبية جميع هذه المتطلبات. ويجب فتح جميع المعابر الحدودية ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن ضمان استمرار عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويجب تنفيذ خطة لإعادة الإعمار على الفور لأنه يُطلب من الفلسطينيين العودة إلى ديارهم. ولكن فلتنظروا إلى تلك المنازل - لا توجد منازل. لقد دُمّر كل شيء. فأين سيجدون المأوى؟

أخيراً، يجب أن نتحدث عن المساءلة. في العام الماضي، أُدرجت القوات المسلحة الإسرائيلية أخيراً في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384). ويجب أن يكون فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بمثابة أداة حيوية للتدقيق في تصرفات الجيش الإسرائيلي وضمان تحقيق العدالة والمساءلة للأطفال الفلسطينيين. وينبغي أن يستمر في تقديم تقارير موضوعية وشاملة عن محنة الأطفال المتضررين من الحرب الإسرائيلية في غزة.

لقد ارتكبت جرائم بشعة في هذه الحرب الوحشية، لا سيما ضد الأطفال، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن تلك الجرائم. وهذا أمر ضروري لاستعادة الشرعية الدولية. ويجب أن نحاول ضمان عدم تكرار هذا الذبح الوحشي للأطفال مرة أخرى.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والسيدة نتيل على إحاطتهما.

لقد ذكرتنا إحاطتهما بمدى فتك النزاع في غزة بالأطفال. ووفقاً لليونيسف، قُتل أكثر من 14 500 طفل في غزة منذ بداية الحرب - أي أكثر من إجمالي عدد الأطفال الذين قُتلوا في جميع أنحاء العالم في الحروب على مدار أربع سنوات. وأصيب ما يقرب من 25 000 طفل. ويوجد في غزة أكبر عدد من

الأطفال المبتورة أطرافهم نسبة إلى عدد السكان على مستوى العالم. وتسبب النزاع في فصل 17 000 طفل عن والديهم أو في تركهم يواجهون الحياة بمفردهم بعد وفاة والديهم. ونزح أكثر من مليون منهم. وهذه الأرقام مفعجة.

لقد دمرت الحرب جميع البنى التحتية الأساسية تقريباً. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال تتعارض بشكل صريح مع القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويجب أن يؤدي دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ إلى إنهاء محنة الأطفال والمدنيين الفلسطينيين. وستواصل فرنسا اتخاذ الإجراءات اللازمة لنجدتهم وقد شاركت في عدد من عمليات الإجلاء الطبي، كان آخرها بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة العالمية لنقل مرضى فلسطينيين إلى فرنسا. ويجب أن نتذكر أيضاً أن حماس احتجزت رهائن من الأطفال الإسرائيليين خلال الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وستواصل فرنسا إدانة تلك الهجمات وعمليات الاختطاف. وغني عن البيان أننا لن ننسى محنة الأطفال الإسرائيليين. ويجب أن يؤدي دخول الاتفاق حيز التنفيذ إلى إطلاق سراح جميع الرهائن، بما في ذلك مواطنانا عوفر كالديرون وأوهاد ياهالومي، وإلى إيصال المساعدات على نطاق واسع إلى الناس، وخاصة الأطفال الفلسطينيين.

إن مستقبل قطاع غزة يجب أن يكون في إطار دولة فلسطينية مستقبلية. ويجب منع حماس من استعادة موطئ قدم لها هناك. ويجب أن تكون السلطة الفلسطينية قادرة على العودة إلى هناك دون تأخير ويجب على إسرائيل تسهيل ذلك والسماح للسلطة الفلسطينية بممارسة صلاحياتها في الضفة الغربية. وتحت فرنسا على أن يصبح وقف إطلاق النار فرصة لبدء عملية لا رجعة فيها تتوج بحل الدولتين، وهو ما نلتزم به داخل المجلس وفي كل محفل آخر.

في الختام، أود أن أؤكد أن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا التي ستظل ملتزمة التزاماً كاملاً في هذا الصدد، بما في ذلك في ضوء الذكرى السنوية العشرين المقبلة في عام 2027 لاعتماد مبادئ باريس التي تشكل نقطة مرجعية فيما يتعلق بحماية الأطفال. ونؤكد من جديد دعمنا للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ولمنظمة اليونسيف. ويجب أن نهيئ لأطفال غزة وجميع الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين مستقبلاً ليتمكنوا من أن يعيشوا ويدرسوا ويكبروا بحرية في سلام وأمن.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فليتشير على إحاطته والسيدة نتيل على شهادتها.

للأسف، خلال الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والرد العسكري الإسرائيلي الذي أعقب ذلك في غزة، تضرر الأطفال بشكل غير متناسب جراء هذا النزاع الوحشي. وما زلنا نتذكر اللحظات المروعة التي شهدت هجوم حماس غير المبرر على مواطني إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر والذي قُتل فيه عشرات الأطفال بوحشية واختُطف 251 إسرائيلياً، من بينهم 30 طفلاً. إن الأهوال التي عاشوها في ذلك اليوم المظلم الذي لا يُغتفر لا يمكن تصورها.

وبينما ندين بشكل لا لبس فيه الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس، فإننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء القتل الواسع النطاق للأطفال الفلسطينيين في غزة على مدى الأشهر الخمسة عشر الماضية. ومن المثير للقلق الشديد أن ما لا يقل عن 14 500 من أطفال غزة - وربما يكون هذا أقل من الواقع - قد قُتلوا في الهجمات الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، حيث أفادت منظمة إنقاذ الأطفال بأن ما لا يقل عن 20 000 طفل فلسطيني آخر في غزة إما قُعدوا أو اختفوا أو دُفنا تحت الأنقاض. ومن المذهل أن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح للعام الماضي (S/2024/384) أفاد بأن أكثر من ثلث إجمالي حالات القتل والتشويه التي تم التحقق منها في جميع أنحاء العالم حدثت في إسرائيل وفلسطين، ومعظمها خلال الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2023. ومن المتوقع أن يكون الرقم لعام 2025 أعلى من ذلك، نظرا لتصاعد الأعمال العدائية التي استمرت طوال عام 2024 بأكمله.

وترحب جمهورية كوريا ترحيباً حاراً باتفاق وقف إطلاق النار وتأمل أن يكون بمثابة نقطة انطلاق حقيقية لمنح أطفال غزة البالغ عددهم مليون طفل في نهاية المطاف متنفساً من هذا الكابوس الدائم. كما نلاحظ أيضاً أن هناك نساء وقاصرين، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً، من بين 90 أسيراً فلسطينياً تم إطلاق سراحهم من السجون الإسرائيلية في 19 كانون الثاني/يناير مقابل ثلاثة رهائن إسرائيليين. كما نأمل أن يتم احترام حقوق الأطفال الفلسطينيين في ظل الإجراءات القانونية الواجبة وأن يساعد إطلاق سراح هؤلاء الأطفال وغيرهم من القاصرين الفلسطينيين في بناء الثقة بين إسرائيل وفلسطين.

يجب أن يخفف وقف إطلاق النار الحالي في غزة بشكل عاجل من المعاناة الكارثية للأطفال الفلسطينيين في غزة. ويجب أن يتمتع الأطفال بالأولوية في الحصول على إمدادات الغذاء والماء الكافيين، وأن يتمتعوا بإمكانية الوصول الكامل إلى الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها، على الرغم من أن نصف مستشفيات غزة البالغ عددها 36 مستشفى فقط تعمل بشكل جزئي. كما يجب ضمان الرعاية الكافية للأطفال الرضع والأمهات المرضعات.

ويكتسب استئناف التعليم في جميع أنحاء غزة أهمية كبيرة أيضاً. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية التعليم في جهود إعادة الإعمار على المدى الطويل أو في بناء الثقة بين الشعوب والأمم. لذلك فمن المقلق للغاية أن الأطفال في غزة قد فقدوا بالفعل عامين من التعليم، حيث أن ما يقرب من 88 في المائة من المدارس في غزة بحاجة إما إلى إعادة بناء كاملة أو إعادة تأهيل كبيرة. إننا ندرك الدور الحيوي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في توفير الخدمات الأساسية للأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.

إن مستقبل إسرائيل وفلسطين هو مستقبل أطفال المنطقة. وتقع على عاتقنا، نحن البالغين من الجيل الحالي، مسؤولية توفير مستقبل أفضل لجميع الأطفال في الشرق الأوسط ليرثوه. إن الأحوال التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والأحوال التي شهدتها غزة خلال الأشهر الـ 15 الماضية تذكرنا مرة أخرى بأن الوضع الراهن ليس مقبولاً ولا مستداماً. إن تحقيق حل الدولتين، حيث تعيش كل من إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن وكرامة، ليس خياراً بل ضرورة حتمية. فلنبدأ مناقشة صادقة لإحياء عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي تقدر فيه جمهورية كوريا المبادرات ذات الصلة، بما في

ذلك التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين الذي تقوده المملكة العربية السعودية والنرويج والاتحاد الأوروبي، فإنها ستشارك بإخلاص في كل جهد يبذل لتحقيق هذه الغاية.

السيد يوسف (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة الهامة استجابة لدعوة من الاتحاد الروسي وباكستان والجزائر وسيراليون وبلدي الصومال. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام فليتش على تحديثه الشامل، وأشكر السيدة بيسان نتيل على شجاعتها وإحاطتها الواقعية حول وضع الأطفال في غزة.

لقد استمعنا جميعاً بقلوب حزينة عن الوضع المدمر لأطفال غزة. وبينما نقرّ باتفاق التهدئة الأخير، يجب علينا أن نواجه حقيقة غير مريحة: إن فترة الإهمال المؤقت، رغم الترحيب بها، لا ترقى إلى مستوى ما يحتاج إليه أطفال غزة بشدة. لقد شهد الأطفال الفلسطينيون وعاشوا أهوالاً لا ينبغي لأي إنسان، ناهيك عن طفل، أن يتحملها. لقد فقدوا منازلهم وأفراد أسرهم وحقهم الأساسي في طفولة آمنة.

وتوفر التطورات الأخيرة، بما في ذلك اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الرهائن المرتبط به، بارقة أمل لحماية ورفاهية الأطفال الذين تحملوا العبء الأكبر من هذا النزاع الذي طال أمده. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار خطوة أولى حاسمة، إلا أنه يجب تحويله إلى وقف دائم لإطلاق النار. وهذا ليس مجرد تفضيل دبلوماسي - بل هو ضرورة مطلقة لبقاء أطفال غزة وتعافيهم. إن الضرر الذي لحق بالمجتمع الفلسطيني على مدى الأشهر الماضية لا يهدد مستقبل الأفراد فحسب، بل يهدد أيضاً المجتمع الفلسطيني لأجيال قادمة.

وفي ذلك الصدد، تود الصومال أن تؤكد على النقاط التالية.

أولاً، فيما يتعلق بحماية الأطفال، يجب حماية أطفال غزة من العنف والآثار المدمرة للنزاع. يؤكد الصومال مجدداً على ضرورة التمسك بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل. ويجب أن تظل حماية حياة الأطفال وسلامتهم وكرامتهم أولوية قصوى. وندعو بإلحاح إلى الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذها وضمان المساءلة عن أي انتهاكات.

ثانياً، فيما يتعلق بوصول المساعدات والمعونة الإنسانية، نرحب بإيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها، كما ذكر وكيل الأمين العام فليتش. يواجه الأطفال في جميع أنحاء غزة نقصاً حاداً في الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الطبية. يلوح شبح المجاعة في الأفق، بينما يحتاج عدد لا يحصى من الأطفال المصابين إلى عناية طبية لا يستطيع نظام الرعاية الصحية المدمر في غزة توفيرها. ونضم صوتنا إلى الآخرين في الدعوة إلى فتح جميع نقاط العبور إلى غزة فوراً وإزالة القيود التعسفية المفروضة على إيصال المساعدات. يجب أن تحدد احتياجات الأطفال - وليس الاعتبارات السياسية - حجم المساعدات الإنسانية. إن توفير التمويل الكافي لمنظمات مثل اليونيسف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أمر ضروري للحفاظ على الجهود المنقذة للحياة وإعادة بناء البنية

التحتية في غزة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. ونؤكد على أن استمرار عمليات الأونروا يمكن أن يكون مكملاً لاتفاق وقف إطلاق النار، حيث أنه أمر حاسم لتقديم الخدمات على النطاق المطلوب.

ثالثاً، فيما يتعلق بالدعم النفسي والتعليمي، كما ذكر وكيل الأمين العام فليتشر وكما روت السيدة نتيل في قصصها المروعة النابضة بالحياة، فإن الصدمة التي لحقت بالأطفال أثناء النزاع هائلة، مع الكثير من المعاناة والأذى الذي لا يمكن إصلاحه. يجب أن نضمن إمكانية إجلاء الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية طبية متخصصة بأمان برفقة مقدمي الرعاية لهم. إن الحرمان من هذه الرعاية ينتهك القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل.

رابعاً، يجب إعطاء الأولوية للمرافق في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تليها المرافق الدولية المناسبة، بناءً على الضرورة الطبية. ويدعو الصومال إلى الاستثمار العاجل في الخدمات الصحية والبنية التحتية، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي، إلى جانب إعادة تأهيل المدارس وأنظمة التعليم. يشمل ذلك تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة الناتجة عن العنف، وضمان الشمولية في جهود التعافي.

خامساً، فيما يتعلق بالسلام المستدام والتعافي طويل الأمد، نؤكد على أن السلام الدائم يتطلب معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، بما في ذلك احتلال غزة وحصارها. يجب منح الأطفال في غزة الحق في النمو في بيئة آمنة وكريمة. يجب أن تكون عملية إعادة إعمار البنية التحتية الحيوية في غزة بقيادة فلسطينية وشاملة وتركز على احتياجات الأطفال. ويجب على الجهات الدولية الفاعلة العمل بشكل جماعي لإعادة بناء أنظمة الرعاية الصحية ودعم الانتعاش الاقتصادي وضمان السلامة الإقليمية لغزة ضمن السياق الأوسع للدولة الفلسطينية الموحدة.

سادساً والنقطة الأخيرة، فيما يتعلق بإزالة الألغام والسلامة بعد انتهاء النزاع، فإن الكميات الهائلة من الذخائر غير المنفجرة في غزة تشكل خطراً كبيراً على الأطفال. وندعو إلى دعم دولي فوري للتوعية بمخاطر الألغام وجهود إزالتها لحماية الأرواح وتيسير إعادة الإعمار.

ختاماً، فإن محنة أطفال غزة تذكرنا صارخة بالتكلفة البشرية للنزاع والحاجة الملحة لحل شامل وعادل ودائم. ويظل الصومال ملتزماً بالدفاع عن حقوقهم وضمان الإنصاف لأصواتهم في السعي نحو السلام والاستقرار. إن لأطفال فلسطين الحق في الحياة، والحق في التعليم، والحق في الغذاء، والحق في النوم في بيئة آمنة.

ويدعو الصومال المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات بإلحاح وتعاطف لإعادة الأمل لأطفال غزة وضمان مستقبل أكثر إشراقاً للجميع.

السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام فليتشر والسيدة نتيل على إحاطتهما المؤثرتين.

جرى التوصل الأسبوع الماضي إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الرهائن الذي طال انتظاره، وهو اتفاق نأمل أن يضمن إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين وتقديم المساعدات الإنسانية الكافية، كما نأمل

أن يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار للسماح بإعادة الإعمار والمضي قدماً نحو حل الدولتين. كما نأمل أن يشكل وقف إطلاق النار خطوة أولى نحو مستقبل أكثر أمناً للأطفال غزة - فرصة للأطفال للذهاب إلى المدرسة دون انقطاع، واللعب دون خوف، والتطلع مجدداً إلى المستقبل. في هذا اليوم الخامس من تنفيذ وقف إطلاق النار، ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها وضمن تنفيذ الاتفاق بشكل كامل.

وكما شهدنا في الكثير من النزاعات في العالم، يتحمل الأطفال وطأة الحرب. فقد صُنفت الأراضي الفلسطينية المحتلة العام الماضي أخطر مكان في العالم للأطفال، حيث يشكل الأطفال قرابة نصف القتلى في غزة. وأما الناجين منهم فيواجهون واقعا قاتماً وصدمة تستمر مدى الحياة: فقد أُصيب أكثر من 000 34 طفل إصابة بالغة، وتضم غزة أكبر عدد من الأطفال مبتوري الأطراف في التاريخ الحديث. كما تسجل غزة أعلى معدل لسوء تغذية الأطفال على مستوى العالم. ويُقدر أن نحو مليون طفل بحاجة إلى دعم صحي ونفسي اجتماعي. وقد خلفت الحرب نحو 17 000 طفل يتيم. كما دُمر أكثر من 95 في المائة من المدارس في غزة بشكل جزئي أو كلي. وفقد 625 000 طفل في سن الدراسة أكثر من عام من التعليم. هذه الأرقام والمعاناة الهائلة التي تعكسها أكثر من صادمة.

ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها باتخاذ كافة الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين، لا سيما الأطفال الذين يشكلون نحو نصف سكان غزة. ونؤكد على وجوب حماية المدارس واحترام طابعها المدني. وندعو مجدداً جميع أطراف النزاع إلى الوقف الفوري ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال وكفالة المحاسبة عن الجرائم المرتكبة.

لا تزال الدنمارك يساورها قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في غزة. ومع سريان اتفاق وقف إطلاق النار، يجب أن نشهد الآن تدفقاً للمساعدات الإنسانية إلى غزة وغيرها، وكذلك ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. وستكون الأولوية الرئيسية توفير ما يكفي من الغذاء والماء والإمدادات الطبية، فضلاً عن مستلزمات الشتاء، للأطفال وأسرهم. إن إعادة تأهيل المدارس وتوفير السلامة الجسدية والنفسية اللازمة لتمكين الأطفال من العودة إلى مقاعد الدراسة ستكون مهمة جبارة، إلا أنها مهمة يتحتم علينا النهوض بها.

في هذه اللحظات الحرجة، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى العمود الفقري للاستجابة الإنسانية الأوسع في غزة. ويجب السماح لها بتنفيذ ولايتها الكاملة، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

وننتظر بفارغ الصبر أن نرى أخيراً إطلاق سراح الأطفال الرهائن المتبقين الذين اختطفهم حماس واحتجزتهم بوحشية في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. فهناك طفل لا يتجاوز عمره العامين لا يعرف عالماً آخر خارج تلك الظروف القاسية. ونذكر بضرورة ضمان الإفراج الفوري عن جميع الرهائن المتبقين دون شروط. وندعو إلى السماح بزيارات إنسانية لجميع الرهائن المتبقين المحتجزين لدى حماس، وكذلك للفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. إنهم يتمتعون بالحماية التي تكفلها اتفاقية جنيف الرابعة، ويتعين السماح لممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إليهم أينما كان مكان احتجازهم.

يستحق الأطفال الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء مستقبلاً أكثر إشراقاً، حيث يمكنهم العيش في سلام، دون خوف من فقدان ذويهم أو حياتهم.

وبناءً على اتفاق وقف إطلاق النار، نحتاج إلى رؤية خطوات ملموسة نحو تحقيق حل الدولتين، مع دولة إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة وديمقراطية ومتصلة وذات سيادة وقابلة للحياة تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. هذا هو المسار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام دائم - سلام دائم يمكن فيه للأطفال أن يحلموا بما هو أكثر من مجرد البقاء على قيد الحياة، متصورين حياة مليئة بالإمكانيات، دون عبء الحرب. هذا هو المستقبل الذي يحتاجه أطفال إسرائيل وفلسطين - المستقبل الذي يستحقونه.

السيدة بلوكار درويتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فليتشير والسيدة ناتيل على إحاطتهما القويتين.

لقد عانى الأطفال في غزة من أهوال لا توصف. وفقد الكثيرون منهم عائلاتهم ومنازلهم ومدارسهم. وكثيرون في عداد المفقودين - إما ضائعون أو مختفون أو معتقلون أو مدفونون. وعدد كبير للغاية منهم أصيبوا بإعاقات أو قُتلوا. وفي الواقع، جميع أطفال غزة مصابون بصدمة نفسية ستلازمهم مدى الحياة.

وكما هو الحال في كل مكان، يمثل الأطفال في غزة المستقبل - مستقبل فلسطين. ولإعادة بناء غزة لتصبح مكاناً للحياة والأمل والسلام الدائم، يجب أن نضمن ألا تستمر الصدمة التي أصابت سكانها.

نرحب مرة أخرى باتفاق وقف إطلاق النار ونحث جميع الأطراف على الوفاء الكامل بالتزاماتها. يجب أن نضمن أن يتحول وقف إطلاق النار إلى سلام دائم. هذا ما يستحقه أطفال غزة.

أولاً، يجب تحرير الأطفال في غزة من الحرمان. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع بشكل آمن ومستدام وبلا عوائق لتخفيف آلامهم ومعالجة سوء التغذية المنتشر. كما يجب رفع القيود عن إمكانية الوصول، وضمان الأمن والاستقرار. ويجب السماح بدخول مجموعة كاملة من الإمدادات إلى غزة، بما في ذلك المياه والغذاء والمأوى والمستلزمات الطبية والوقود ومستلزمات الشتاء الأساسية. ويجب أن تكون هذه الإمدادات مصحوبة بمواد لترميم البنية التحتية المدنية الحيوية - إمدادات المياه والمستشفيات والمدارس والمسكن والأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُتاح للأطفال الوسائل والفرص لهم شملهم مع أفراد عائلاتهم.

ثانياً، يحتاج أطفال غزة إلى الوصول إلى الخدمات الصحية. فقد تعرضت الرعاية الصحية في غزة للهجوم، مما جعل غالبية المستشفيات والمراكز الصحية خارج الخدمة والبقية تعمل بشكل جزئي فقط. ما يترتب على ذلك حرمان المواليد الجدد والحوامل من خدمات الرعاية الضرورية في فترتي ما قبل الولادة وما بعدها، تلك الخدمات التي تمثل ضرورة ملحة في بواكير حياة الطفل. وفي مواجهة التأثير غير المتناسب للحرب على الأطفال، يُعد الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية أمراً حاسماً لبقائهم ونموهم. وذلك ليس أمراً اختيارياً؛ إنه التزام على إسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقية حقوق الطفل، لحماية حق كل طفل في الحياة والبقاء والنمو والصحة والتعافي البدني والنفسي. يجب ضمان ذلك، بما في ذلك من خلال عمليات الإجلاء الطبي.

سواء كانوا يواجهون الجوع وسوء التغذية الحاد، أو البتر وجروح الحرب، أو الصدمة مدى الحياة، يحتاج أطفال غزة إلى الوصول إلى رعاية متخصصة طويلة الأمد، بما في ذلك الأطراف الصناعية والتكنولوجيا المساعدة وخدمات الصحة النفسية. وكما أكدت منظمة الصحة العالمية، تتطلب الإصابات المغيرة للحياة في غزة خدمات إعادة التأهيل الآن ولسنوات قادمة. لسنوات، شاركت سلوفينيا في تقديم إعادة التأهيل الطبي والدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 200 طفل من غزة. وفي الآونة الأخيرة، تم إجلاء مجموعة من 10 أطفال من مصر في تشرين الأول/أكتوبر.

ووفقاً لمنظمة إنقاذ الطفولة، في عام 2024، أصيب في المتوسط 15 طفلاً يومياً بإعاقات قد تستمر مدى الحياة بسبب الأسلحة المتفجرة. ونؤكد على الضرورة الملحة للحيلولة دون وقوع المزيد من الإصابات أو الوفيات، بما في ذلك بإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب.

ثالثاً، علينا منح هؤلاء الأطفال فرصة لبناء حياة أفضل لأنفسهم. يفوت على هذا الجيل من الأطفال عامه الدراسي الثاني، حيث إن جميع مدارسهم تقريباً إما تضررت أو دُمرت. ويجب إعادة بناء نظام التعليم. ومن الضروري ضمان وصول الأطفال إلى أماكن آمنة للتعلم والنماء واللعب. ولا يمكن لأي مجتمع أن ينجح من دون الحصول على التعليم. يجب أن تستند غزة بعد إعادة بنائها إلى ركائز تتمثل في توفير فرص أفضل. ولذلك فإننا نكرر التأكيد على الدور الأساسي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في مجال التنمية البشرية. لقد حان الوقت الآن لتعزيز هذه الوكالة التي تقدم الخدمات الأساسية لا تقويضها.

إن الأطفال هم أكبر ضحايا أي حرب. ولذلك، فإننا نشجع الأطراف المدرجة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) على الشروع في حوار مع الأمم المتحدة من أجل وضع واعتماد وتنفيذ خطط عمل لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

لقد تأثرنا بما تضمنته رسالة السيدة نتيل من كلمات مصاغة بعناية. لقد اعترفنا دوماً في سفر الحياة الخاص بسلوفينيا بالفلسطينيين، بل وبكل إنسان في الواقع، على أنهم أكثر من مجرد أرقام وأسماء. لقد كانت صور الأطفال في غزة خلال هذه الحرب تذكيراً دائماً لنا بعدم التخلي عن السلام.

والآن بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، لم يعد لدى العديد من الأطفال مكان يذهبون إليه ولا أحد يلجأون إليه. وتذكرنا قصصهم ونضالاتهم بأن عملنا لم ينته بعد على الرغم من التقدم الذي حققناه مؤخراً. ويجب على المجلس مواصلة العمل على طريق السلام الدائم وحل الدولتين. وعندئذ فقط سيكون هناك مستقبل يسوده السلام للأطفال في فلسطين وإسرائيل والمنطقة.

السيد سيكيريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فليتشير والسيدة نتيل على إحاطتهما المفصلتين.

في وقت مبكر من هذه الحرب، اعترف مجلس الأمن بأثرها غير المتناسب على الأطفال، عندما اتخذ القرار 2712 (2023)، الذي طالب بما يلي:

”بأن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال“. (القرار 2712 (2023)، الفقرة 1)).

من الواضح أن هذه الحرب قد ألحقت خسائر مروعة بالأطفال في غزة، حيث أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 14 500 طفلاً آلاف الجرحى وممن انفصلوا عن أسرهم، وما يقرب من مليون نازح داخلياً. وجميعهم أشخاص لديهم أسماء، وجميعهم يستحقون مستقبلاً أفضل.

قبل بضعة أيام في هذه القاعة، رحبنا باتفاق وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره بين الطرفين (انظر S/PV.9841)، على أمل أن يدوم ويؤدي إلى وضع يمكن فيه تحقيق التعافي من 15 شهراً عصيباً بالنسبة لأهل غزة.

إننا نتفهم الصدمة التي أصابت المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الدولي بسبب الهجمات المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي أدت أيضاً إلى قتل واختطاف العديد من الأطفال. وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني البوصلة التي توجه سلوكنا.

وفي هذا السياق، نضم صوتنا إلى زملائنا في مطالبة الأطراف بالالتزام باتفاق وقف إطلاق النار واحترام أحكام القانون الدولي الإنساني. ولا يسعنا إلا أن نشدد على أهمية ضمان حماية جميع المدنيين، في جميع الأوقات، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

كما نشجع الأطراف الواردة أسماؤهم في تقرير الأمين العام (S/2024/384) على التعاون مع الأمم المتحدة بشأن منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

يجب أن تنتهي معاناة المدنيين. ويجب أن تكون جميع المعابر مفتوحة لإيصال المساعدات، التي يجب أن تأتي بسرعة وعلى نطاق واسع، لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان الذين يعانون من الجوع. وتبقى عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حيوية بالنسبة لآلاف الأطفال في غزة الذين جردوا من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في السلامة والرعاية الصحية والتعليم. ولا يمكن أن يكون هناك سيناريو لليوم التالي لقطاع غزة بدون خدمات تركز على الأطفال. إن العمل القيم الذي تقوم به الأونروا ومنظمات دولية أخرى مثل اليونيسف لا يمكن المبالغة في تقديره، ونفخر باستمرارنا في دعمهم.

إن حماية الأطفال أمر أساسي لضميرنا كبشر. لقد قررت اليونان اتخاذ خطوات فعالة للتخفيف من معاناة الأطفال في غزة. وقد وصل هذا الأسبوع أول طفل مصاب من غزة إلى اليونان، عن طريق رومانيا، لتلقي العلاج، وسيقدم بلدي المزيد من العلاج للعديد من الأطفال المصابين في المستشفيات اليونانية.

والحل الوحيد الطويل الأجل للمنطقة هو تنشيط العملية السياسية من أجل تمهيد الطريق لأفق سياسي لحل الدولتين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن. وفي هذه الأثناء، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي تعرض الأطفال للخطر. وتشكل

الهجمات على الأطفال، إلى جانب العقوبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي عالم عالق في دوامة العنف، فإن الأطفال هم أمل العالم وينبغي منحهم الأمل. ويجب السماح لهم بإعادة ابتكار عالم أفضل لنا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجزائر.

نتقدم بالشكر الجزيل لوكيل الأمين العام توم فليتشر وممثلة المجتمع المدني، السيدة بيسان نتيل، على إحاطتهما الواقعتين. كان العرض المؤثر الذي قدمته بيسان شهادة أخرى على مستوى المعاناة التي واجهها سكان غزة، ولا سيما الأطفال، خلال أكثر من 470 يوماً من العدوان الإسرائيلي. وعليها أن تظمن إلى أن الشعب الجزائري سيظل دائماً داعماً لها وللشعب الفلسطيني. وكما قال الرئيس عبد المجيد تبون: "إن الجزائر لن تترك الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه".

تم التوصل للتو إلى وقف لإطلاق النار في غزة، مما أعطى بصيصاً من الأمل بعد 15 شهراً مدمراً من الحرب، وذلك بفضل جهود الوساطة التي بذلتها مصر وقطر والولايات المتحدة. وفي هذه اللحظة، من الضروري أن نشعر بمحنة السكان في غزة، ومن بينهم أطفال أبرياء شهدوا فظائع لا ينبغي أن يتعرض لها أي طفل على الإطلاق. إن الأطفال ليسوا مسؤولين عن القرارات التي يتخذها الكبار، ومع ذلك فهم غالباً أول ضحايا النزاعات. ويصدق هذا الواقع المأساوي في جميع أنحاء العالم، ولكن في غزة وصل الوضع إلى مستويات غير مسبوقة. لم تكن الأحداث التي تكشفت أمام أعيننا مجرد نزاع، بل كانت حرباً ضد الأطفال، حرباً ضد البراءة.

من الأهمية بمكان إسماع صوت معاناة الأطفال الفلسطينيين الذين لا يزالون يعانون من تبعات الهجمات المميتة التي شنتها السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال على السكان المدنيين طوال أكثر من 15 شهراً - 470 يوماً - هجمات أسفرت عن أرقام مذهلة. لقد أصيب آلاف الأطفال، بما في ذلك أكبر عدد من الأطفال المبتورة أطرانهم في التاريخ الحديث. ويقدر عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم بحوالي 17 000 طفل. لقد هُجر ما يقارب مليون طفل من ديارهم ولا ينبغي أن ننسى من ماتوا جراء الهجمات المسلحة والقصف بالقنابل والجوع ونقص الرعاية الصحية ولا من تجمدوا حتى الموت، وهذه ليست سوى أمثلة قليلة لانتهاكات القانون الدولي الإنساني. ووفقاً للعديد من المنظمات غير الحكومية، قُتل أكثر من 18 000 طفل في غزة، ما يشكل 44 في المائة من العدد الإجمالي للضحايا، والأرقام الحقيقية أعلى كثيراً بلا شك. وبينما لم تُزل الأتقاض في غزة بشكل كامل حتى الآن، يُقدر عدد الأطفال المفقودين حالياً بحوالي 20 000 طفل. إن أولئك الأطفال الذين أنهت الاعتداءات الإسرائيلية حياتهم بوحشية قبل أن يبلغوا ريعان شبابهم، لن تتاح لهم فرصة أن يكبروا أبداً. وسيترك رحيلهم فراغاً لا يمكن ملؤه في حياة وقلوب عائلاتهم وأحبائهم.

وحتى بينما يعود الهدوء إلى قطاع غزة، وهو ما نأمل أن يفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار وإلى انسحاب الجيش الإسرائيلي، لا تزال الحالة مزريّة. فحجم الدمار هائل. والعواقب طويلة الأمد على حياة

الناس في غزة، وخاصة الأطفال، وخيمة أيضا، فقد تكبدوا خسائر هائلة وعانوا صدمات وإصابات بليغة وتعرضوا للتهجير. وهؤلاء الأطفال غير ملتحقين بالمدارس ولا يحصلون على الرعاية الصحية. وهذا هو الواقع المظلم الذي يعيشه الأطفال في غزة. ويجب محاسبة مرتكبي أعمال القتل والجرائم الشنيعة ضد الأطفال. ويجب ألا يكون هناك مجال للإفلات من العقاب أو للحصانة.

لقد حان وقت الإنعاش ويجب علينا التحرك بسرعة لإنقاذ الأرواح ومساعدة الأطفال على التعافي. فالضرر الذي خلفه النزاع كان كبيرا لدرجة ضرورة إعادة بناء كل شيء في غزة، حتى أمل الناس في الحياة. ولتحقيق ذلك، يجب علينا التركيز على الأطفال بتمكينهم من الحصول على التعليم والرعاية الصحية. والتحديات هائلة في ظل وجود أكثر من 660 000 طالب غير منتظمين في الدراسة حاليا، خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أن 88 في المائة على الأقل من المباني المدرسية تستلزم إما إعادة بناء كاملة أو إصلاحات كبرى. وعلاوة على ذلك، فسوء التغذية متفش. ولا يمكن تلبية احتياجات أكثر من 96 في المائة من الأطفال تحت سن الثانية بسبب نقص التنوع الغذائي وسيحتاج قرابة 60 000 طفل إلى العلاج بسبب سوء التغذية الحاد هذه السنة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مليون شخص في حاجة ماسة إلى دعم للصحة النفسية وإلى دعم نفسي اجتماعي. وتفاقمت هذه التحديات بسبب أن 84 في المائة من المرافق الصحية أتلها أو دمرها القصف الإسرائيلي.

ولأكن واضحا. سيقضي التغلب على تلك التحديات تعبئة دوائر العمل الإنساني. وفي هذا الصدد، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) - العمود الفقري للعمل الإنساني في غزة - ذات أهمية حيوية، خاصة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم. فهذه الوكالة لا يمكن الاستغناء عنها ولا استبدالها. والهجوم على الأونروا في هذا الوقت الحساس قد يقوض جهود إعادة البناء ويهدد وجود الفلسطينيين على أراضيهم. لقد دفع الأطفال ثمنا باهظا للنزاع، حيث ألحق بهم أضرارا قد لا يمكن تداركها. والعواقب لا تهدد مستقبل كل واحد منهم فحسب، ولكن أيضا نسيج المجتمع الفلسطيني لأجيال قادمة. ويجب أن نحمل احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة ومصالحها، كما هو مبين في الالتزام الذي قطعه قادتنا في الفقرة الأولى من ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79).

فكل الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وبغض النظر عن المكان الذي يولد فيه الطفل، فإن له حقا غير قابل للتصرف في الحياة الكريمة والتعليم وفي أن يعيش طفولة ممتعة في جو من السلام والأمن. ولا ينبغي أن يكون أطفال غزة استثناءً من ذلك. فلنوحد جهودنا من أجل مستقبل أفضل لأطفال غزة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين): أتقدم بالشكر لروسيا، مدعومة من الجزائر والباكستان والصومال وسيراليون، على عقد هذا الاجتماع الهام لمناقشة وضع الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة وتسليط الضوء على معاناتهم وضرورة توفير الحماية والرعاية العاجلة لهم.

الآن، ومع وقف إطلاق النار الذي يجب أن يكون دائماً، لعله حان الوقت ليقوم مجلس الأمن بزيارة قطاع غزة المنكوب لتشهدوا بأعينكم ما حل بشعبنا وأطفالنا بسبب ما اقترفته إسرائيل من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على مدار ١٥ شهراً من الإبادة الجماعية و١٧ عاماً من الحصار الظالم، لتشهدوا أيضاً ما سببته ثقافة الإفلات من العقاب وازدواجية المعايير والحصانة وغياب المساءلة التي تمتعت بها إسرائيل كسلطة قائمة بالاحتلال بدون وجه حق.

اسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد توم فليتشير، على إحاطته الشاملة، ونعبر عن شكرنا لكل طواقم الأمم المتحدة العاملة على الأرض لتقديم الإغاثة لشعبنا.

أما لبيسان نتيل، ابنتنا من غزة، أقول لها كم نحن فخورون بك وبشابات وشباب فلسطين، ولا شيء يملأنا فخراً مثل أن يتحدث أبنائنا في غزة عن غزة لمجلس الأمن وللعالم، خاصة بعد هذا الغياب الطويل الذي فرضه الاحتلال عليكم. لقد عبرت بروح مفعمة بالإنسانية والأمل عن معاناتكم وهول ما ألم بكم. فألف شكر على ذلك بأسم كل أطفال فلسطين.

تعتصر قلوبنا ألماً عليكم على مدار هذه الإبادة البغيضة، فكنا نتابع نبض حياتكم القادم من بيت حانون وبيت لاهيا وجباليا وغزة والوسطى ودير البلح وخان يونس ورفح. ونعلم أنكم وأطفالكم تعانون وتتحملون ما لا يمكن أن يتحملة الإنسان، ظلماً وعدواناً ودون أي ذنب. تواجهون الآلة الإسرائيلية، آلة القتل والتدمير والتجهير والتطهير العرقي، التي تريد النيل من محاولاتكم للنجاة من القصف والقتل ومن الضياع تحت الردم ومن الاعتقال ومن المرض والخوف والتجويع والتعطيش ومن حر الصيف وبرد الشتاء.

نحن ندرك حجم الألم والقهر الذي أصابكم وهول الكارثة التي حلت بكم، وآثارها التي لا نشفى منها كشعب، ولكننا ندرك أيضاً صلابة عزيمةكم وإصراركم للعودة إلى الحياة ومقاومة الموت الذي يترصص بكم من كل جانب. سنبني على هذه العزيمة وعلى هذا الأمل الذي نتفهم أنه قد يكون شحيحاً في هذه الأوقات الصعبة وخاصةً أن بيوت العزاء ما زالت مفتوحة وكذلك البحث عن رفات الشهداء والمفقودين.

أتمنى لكم يا شعبنا في غزة عودة سالمة لحياتكم ولبيوتكم أو ما تبقى منها، عودة سالمة لأهلكم وأحبابكم وأصدقائكم أو من تبقى منهم. وسنكون معكم، سنكون اليد التي تعمر وتبني وتداوي وتضمّد الجراح، نصغي لطموحاتكم وأحلامكم المشروعة، وسنبقى دوماً صدى لصوتكم حتى يزول هذا الاحتلال الإسرائيلي المجرم عن أرضنا وعن شعبنا.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على استعداد وجاهزية الحكومة الفلسطينية لتولي مسؤولياتها الحكومية في قطاع غزة إلى جانب الضفة الغربية وتقديم الخدمات الإغاثية والتنمية لشعبنا في القطاع الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من أرض دولة فلسطين، وذلك وفق خطة الحكومة للإغاثة والإنعاش المبكر والاستجابة الطارئة لقطاع غزة التي قدمها رئيس الوزراء د. محمد مصطفى لسيادة الرئيس محمود عباس، والتي تشمل ضمان عودة آمنة للنازحين إلى أماكن سكنهم، وتوفير العلاج للجرحى والمرضى وإعادة التأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة والتجهيز لمرحلة إعادة الإعمار الشاملة، بما في ذلك استئناف خدمات التعليم والصحة

والبنية التحتية واستلام المعابر والحدود، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتعافي الاجتماعي، معتمدين على كفاءات وخبرات بناتنا وأبناءنا من الشعب الفلسطيني القادر على صنع مستقبل أفضل.

وهنا لا بد من مطالبة الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج الفوري عن آلاف الكوادر الفلسطينية الطبية والصحية والأكاديمية والذين اختطفتهم من قطاع غزة والذين يتعرضون لأشد أنواع التعذيب في مراكز التعذيب الإسرائيلية، فلا يمكن أن تتعافى غزة دون عودة أبناءها الذين خطفتهم إسرائيل من قطاع غزة كالدكتور حسام أبو صفية والدكتور أحمد مهنا وغيرهم من الكوادر والطواقم الفنية.

كما نتطلع للتعاون وتنسيق الجهود مع الدول الشقيقة والصديقة في جميع المجالات لتقديم العون والمساعدة لشعبنا. ونؤكد على دور الأمم المتحدة، بما في ذلك الدور الرئيسي لوكالة الأونروا الذي لا غنى عنه خاصة في هذه المرحلة الدقيقة، ما يتطلب ضرورة إجبار الاحتلال الإسرائيلي على عدم عرقلة عملياتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

فنحن نريد أن يقوم المجتمع الدولي بتمكين الأونروا على إعادة فتح مدارسها في قطاع غزة وتجهيزها لاستقبال آلاف الأطفال واستئناف العملية التعليمية بشكل رسمي تصل إلى كل طفل وطفلة بشكل متساوٍ وآمن، علماً منا جميعاً أن المدرسة تقدم نوعاً من الحماية للأطفال من تبعات الحروب لما توفره من فرص الدعم النفسي والترفيهي للأطفال، فلا يمكننا الانتظار وعلينا البدء فوراً باستئناف التعليم على كافة مستوياته في قطاع غزة. لقد شنت إسرائيل غاراتها على منازل المدنيين في غزة دون تمييز، وعلى نحو القصف السجادي مستخدمة مئات الأطنان من القنابل، ما أسفر عن مقتل ما يزيد عن 17 000 طفل وفقدان نحو 20 000 تحت أنقاض منازلهم أو ملاحجتهم أو في المقابر الجماعية، وإصابة عشرات الآلاف من الأطفال بالحروق والجروح الدائمة، بما في ذلك بتر أطرافهم، وتركت الآلاف أيتاماً. كما حاصرت إسرائيل القطاع وفرضت عليه سياسة التجويع كسلاح حرب ومنعت وصول وتوزيع المساعدات الإغاثية والطبية للمدنيين هناك في انتهاك لكل المعايير الأخلاقية والقانونية والسياسية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الضفة الغربية، تأتي إسرائيل بمدركاتها العسكرية إلى أطفالنا، إلى بيوتهم ومدارسهم وشوارعهم وحواراتهم، تقتلهم وتعتقلهم. يتمدد هذا الاحتلال وإرهاب مستوطنيه في كل مدينة وفي كل شارع، في جنين ومخيمها، وفي طولكرم وفي نابلس وفي رام الله وقلقيلية وبيت لحم والخليل، يهدم ويهجر ويقصف ويعتقل ويحرق ويخرب وينهب ويستوطن، في انتهاك صارخ للقوانين والمواثيق الدولية دون أي رادع أو عقاب.

وإننا نطالب بإبقاء قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي على قائمة الأمم المتحدة لمنتهكي حقوق الطفل في النزاعات المسلحة حتى يكف هذا الاحتلال عن ارتكاب جرائمه ضد أطفالنا، كما نطالب الدول بحظر إرسال الأسلحة لجيش الاحتلال الإسرائيلي لإجباره على الالتزام بالقانون الدولي وتحقيق الحماية لأطفالنا. فلا يمكننا أن نقبل أن يكون هذا مصيرنا، كما لا يمكننا أن نقبل أن يكون مصير أطفالنا إما مقبرة في قطاع غزة أو معتقلاً في الضفة الغربية، أو تهجيراً في القدس الشرقية. ولا يعقل أن يعيش أطفالنا اليوم قسوة الحياة التي عشناها في طفولتنا بسبب الاحتلال الإسرائيلي الممتد على مدى هذه العقود من الزمن دون أي أفق لنهايته.

على دوامة العنف هذه أن تنتهي فوراً، وعلى هذا الاحتلال الذي يسرق منا الطفولة ويسرق منا الشباب ويسرق منا الحياة أن ينتهي فوراً. أن الأوان لنا ولأطفالنا أن نعيش حياة خالية من الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه، وأن الأوان لأن يأتي جيل فلسطيني لا يعرف الحياة تحت الاحتلال، أن الأوان لأن تتوقف الحرب بلا عودة، وأن ينتهي الحصار بلا رجعة.

أن الأوان للإفراج عن كافة أطفالنا الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل في مراكز التعذيب والاعتقال الإسرائيلية، وضمان ألا تقوم إسرائيل بإعادة احتجازهم. وأن الأوان لأطفالنا الجرحى والمرضى الحصول على العلاج والعناية الطبية اللازمة، خاصة الذين فقدوا أطرافهم والذين هم بحاجة للأطراف الصناعية وإعادة التأهيل والتأقلم مع الحياة الجديدة التي فرضت عليهم .

أدعوكم جميعاً إلى الانضمام لجهودنا من أجل تحقيق العدالة والسلام والأمن في منطقتنا، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لأرضنا وفق فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/78/968)، وتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم في المحاكم الدولية، وتحقيق استقلال وسيادة دولة فلسطين، وعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، حتى يتسنى لشعبنا ممارسة حقه في تقرير المصير، وحتى يمكن لأطفالنا أن يولدوا وينشئوا في سلام وأمان، قادرين على تحقيق أمنياتهم وبناء مستقبلهم والعيش بحرية وكرامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يعطي رئيس مجلس الأمن الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، السيد بن جامع، لاحظت أنكم عندما تعطون الكلمة لأي دولة عضو، تقولون إنكم تعطونها الكلمة لا غير. ولكن عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، تقولون: "الرئاسة" أو "الرئيس" يعطي الكلمة. لا أفهم ما هو السبب في ذلك، ولعلك تطلعي على سبب هذا التمييز بين إسرائيل وأي دولة عضو أخرى تتقدم أمام المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل أنهيت بيانك؟

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لا، لم أبدأ بعد. ما أردت إلا أن أعرف لماذا قمت بالتمييز عندما كنت تعطيني الكلمة خلال هذا الشهر، بما أنك رئيس مجلس الأمن. وقد اعتقدت أنه كان خطأ، ولكنني أرى الآن أنه ليس خطأ وأن هناك شيئاً ما وراء ذلك. ربما لديك شيء ما ضد بلدي. ولكن كرئيس للمجلس، يجب عليك أن تضع أفكارك أو مشاعرك الشخصية جانباً عندما تتراأس المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إننا نترأس المجلس، ورئاسة المجلس تعطي الكلمة لممثل إسرائيل. لك الكلمة، سيدي.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لا بد لي من أن أسأل أولاً عما إذا كان المجلس قد توقف يوماً للنظر في محنة الأطفال الإسرائيليين. لقد تعرض الكثير من الأطفال الإسرائيليين للتشويه والتعذيب والقتل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أرواح بريئة سرقها وحشية إرهابي حماس. لقد اختطف 30 طفلاً من منازلهم وانتزعو من أسرهم واقتيدوا إلى أعماق أنفاق الرعب التابعة لحماس. وشرد عشرات الآلاف من الأطفال الإسرائيليين، ودُمّرت منازلهم، وأغلقت مدارسهم وتشتت حياتهم. لم يتحدث أحد في الأمم

المتحدة أو في أي من وكالاتها بما يكفي عنهم، ناهيك عن تحريك أي ساكن لمساعدتهم. وماذا عن الأطفال الذين أمضوا سنوات تكوينهم تحت وابل مستمر من نيران صواريخ حماس؟ تخيل أن تكبر على صوت صفارات الإنذار، وأن تُمنح ثوانٍ معدودة لإيجاد ملجأ، مع العلم أن كل لحظة من السلام يمكن أن تُدمر في لحظة. لقد نشأ عشرات الآلاف من الأطفال وهم يعلمون أن صاروخاً من حماس قد يقتلهم في أي لحظة.

هذا هو واقع الأطفال الإسرائيليين. إن الصدمة التي تعرضوا لها تفوق الخيال. ومع ذلك، أين هو تعاطف المجلس؟ أين الجلسات الطارئة؟ أين الغضب؟ وبدلاً من ذلك، نجتمع هنا اليوم لمناقشة أطفال غزة فقط. وفي حين أن معاناتهم حقيقية، إلا أن هذا النقاش يقطر غضباً زائفاً ومآرب سياسية. ويعرف كل عضو من أعضاء المجلس، بمن فيهم أولئك الذين دعوا إلى هذه المناقشة، من يتحمل المسؤولية عن وضعهم. إنها حماس، وليست إسرائيل، التي حولت غزة إلى منطقة حرب. إنها حماس، وليست إسرائيل، التي تستخدم الأطفال كدروع بشرية. إنها حماس، وليست إسرائيل، التي تضع بنيتها التحتية للإرهاب في المدارس والمستشفيات والأحياء المدنية. ولكن المجلس يختار مرة بعد أخرى تجاهل هذه الحقائق، ويختار تشويه سمعة الدولة الديمقراطية التي تبذل كل ما في وسعها لحماية أرواح الأبرياء.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت حماس خياراً متعمداً بارتكاب مجزرة بحق شعبنا. كانوا يعلمون، كما كان يعلم جميع من في القاعة، أن أفعالهم ستثير الرد الذي أثاروه. كانوا يعلمون أنهم يعرضون شعبهم للأذى - ومع ذلك نفذوا فظائعهم مختبئين وراء المدنيين متحدين إسرائيل أن تتصرف.

إن مناقشة اليوم إهانة للفترة السلمية. ويجب على من يهتمون حقاً بأطفال غزة أن يدينوا حماس بشكل لا لبس فيه. وأي شيء أقل من ذلك إنما هو نفاق. لقد سرقت حماس طفولة عدد لا يحصى من الأطفال وسممت عقولهم. لقد حولوا المدارس إلى ساحات تدريب على الإرهاب، حيث يُعلم الأطفال تمجيد العنف والكراهية. لقد شاهدنا جميعاً الصور، بما في ذلك في الأسبوع الماضي، لأطفال غزة الصغار الذين يرتدون عصابات الرأس التي تضعها حماس ويلوحون بالبنادق في الهواء. هذا هو المستقبل الذي تريده حماس لأطفال غزة. فلتخيلوا مستوى الكراهية التي غرسوها في نفوس هؤلاء الصبية الصغار الذين لا حصر لهم. إنها ليست أمثلة منعزلة. إنه تلقين منهجي. لقد سلبت حماس أجيالاً بأكملها من براءتهم ومستقبلهم.

لو كان المجلس مهتماً حقاً بأطفال غزة، لأدان هذا التلقين منذ فترة طويلة. ولكن بدلاً من ذلك لا نسمع سوى الصمت. فلنكن صريحين - أي مستقبل سيكون لأطفال غزة مع وجود حماس في السلطة؟ الجواب لا شيء. وسيظلون أدوات لإرهاب حماس، ووقوداً لأهدافها الإجرامية. سوف يكبرون في مجتمع يُحتقن فيه بالكراهية، ويُمدد فيه العنف، وتصبح فيه الحياة رخيصة. هل هذا هو المستقبل الذي يريده المجلس لسكان غزة؟ هذا هو المستقبل الذي يمكن المجلس من تحقيقه عندما يرفض محاسبة حماس.

لنقارن ذلك بما كان يمكن أن يكون. وأود أن أذكر المجلس بأن إسرائيل اتخذت في عام 2005 قراراً مؤلماً وغير مسبوق بالانسحاب من غزة. لقد سحبنا كل مواطن وجندي إسرائيلي - ما يسمى بالمستوطنات والمستوطنين والاحتلال والحصار، أو أيًا كان الاسم الذي يريد الناس تسميته - وسحبنا مجتمعات بأكملها على أمل إعطاء الفلسطينيين فرصة للسلام والازدهار. لقد تركنا كل شيء هناك، مجتمعات بأكملها.

ماذا فعلت حماس بهذه الفرصة؟ لقد حولوا غزة إلى أكبر قاعدة للإرهاب في العالم، وحولوا وجهة الموارد المخصصة للشعب واحتياجاته من أجل بناء الصواريخ والأنفاق. كان بإمكانهم بناء مستقبل مزدهر - الجميع يتكلم عن مستقبل الأطفال. لقد أتاحت لهم الفرصة للقيام بذلك - بناء سنغافورة على البحر الأبيض المتوسط. وبدلاً من ذلك اختاروا الدمار. كان من الممكن أن يحظى أطفال غزة بمستقبل مليء بالفرص. وبدلاً من ذلك، هم محاصرون في دائرة العنف واليأس، وكل ذلك بسبب حماس، وليس بسبب إسرائيل.

إن التزام إسرائيل بتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين إلى أدنى حد ممكن لا مثيل له. إننا نتخذ تدابير استثنائية لحماية أرواح الأبرياء، حتى عندما تجعل حماس ذلك شبه مستحيل. ونعرض جنودنا لخطر أكبر من أجل الحفاظ على أرواح من الجانب الآخر. ومع ذلك، تستغل حماس هذا التعامل الإنساني وتدمج بشكل أعمق بين المدنيين وتستخدم منازلهم كمخابئ ومدارسهم كمخازن للأسلحة ومستشفياتهم كمراكز قيادة. هذا ليس بتعادل أخلاقي، بل هو فظاعة أخلاقية.

لذلك أسأل المجلس اليوم - إذا كان يهتم حقاً بأطفال غزة، فلماذا يلتزم الصمت في مواجهة هذا الشر؟ ولماذا لا يُطالب بإنهاء عمليات غسل أدمغة الأطفال واستغلالهم من قبل حماس؟ لماذا لا يُدعم الجهود الرامية إلى تفكيك شبكة الإرهاب وتحرير غزة من قبضة حماس.

الجزائر تشيد على نحو كبير بحماس وتريد أن تبقى حماس. إذا حدث ذلك، فلن يكون هناك مستقبل لأطفال غزة. ولو كانت تهتم حقاً بأطفال غزة، لانضمت إلى إسرائيل في العمل على بناء مستقبل من الأمل وليس الكراهية. هذا المستقبل ممكن، ولكن فقط إذا تم إبعاد حماس عن السلطة. تخيلوا غزة حيث يذهب الأطفال إلى المدارس ليتعلموا وليس لكي يتم غسل أدمغتهم، وليس لكي يحملوا البنادق. تخيلوا غزة تُستخدم فيها الموارد لبناء الملاعب وليس الأنفاق؛ وتقدم فيها المستشفيات العلاج، بدلاً من إخفاء الأسلحة؛ ويمكن فيها للعائلات العيش دون خوف. هذا ليس مجرد حلم. إنه واقع يمكن تحقيقه إذا انتهى عهد الإرهاب الذي تمارسه حماس.

ويجب على المجتمع الدولي أن يختار بين الوقوف مع أطفال غزة أو الوقوف مع أولئك الذين يستخدمونهم كدروع. ولا يمكن دعم أطفال غزة ودعم حماس في الوقت ذاته. وبرفض المجلس لمواجهة الحقيقة بشأن حماس، فإنه لا يخذل إسرائيل أو أطفال غزة فحسب، بل يخذل البشرية. لقد أنشئ المجلس لدعم السلام والعدالة، ولكن إذا استمر هذا التقاعس عن العمل، سيستمر الإرهاب في الازدهار. وستستمر إسرائيل في بذل كل ما في وسعها لحماية شعبيها والسعي لتحقيق مستقبل أفضل لجميع الأطفال في المنطقة. ولكن لا يخطئ أحد - هذا المستقبل لا يمكن أن يشمل حماس، ولن يشملها.

ربما يكون زملائي قد نسوا أمر الطفل كفير بيباس، لكنني أعددكم بأننا لم ننسه. كان كفير بيباس يبلغ من العمر تسعة أشهر عندما انتزع من سريره مع شقيقه أرييل البالغ من العمر أربع سنوات ووالديه شيري وياردن. لقد بقي في ظلام زنازين إرهاب حماس. ومنذ ذلك الحين، لم نتلق أي خبر - لا شيء - عن حالته، لا زيارات من الصليب الأحمر، ولا عروض للمساعدة ولا أي غضب من الأمم المتحدة. وقبل أيام قليلة فقط، كان من المفترض أن يحتفل كفير بيباس بعيد ميلاده الثاني، لكن بالنسبة لهذا الطفل الصغير لم تكن هناك احتفالات.

لم تتح الفرصة لكثير للاحتفال بأي عيد ميلاد. لم يعرف سوى الأسر والمعاناة. ألا يسمع المجلس صرخات الأطفال الإسرائيليين؟ ألا يشعر المجلس بألم الأطفال الإسرائيليين؟ ألا يرى المجلس دموعهم؟ لو كان الأمر كذلك، لو كان المجلس مهتما بأي شيء آخر عدا الأهداف السياسية، ل خصص هذا الاجتماع لمناقشة حالة كفير بيباس وجميع الأطفال الإسرائيليين الذين لا يزالون يعانون. أطفالنا - كل واحد منهم - يستحقون أكثر من صمت المجلس، يستحقون أكثر من لامبالاة المجلس، إنهم يريدون استعادة حياتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر. السيد محمود (مصر): كل الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد تلك الجلسة المهمة. وأشكر وكيل الأمين العام فليتشير، وأختنا العزيزة، السيدة بيسان نتيل، على إحاطتها الإعلامية المفيدة والمفصلة.

يُشرفني إلقاء هذا البيان نيابة عن مجموعة الدول العربية. أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع اليوم لمناقشة أوضاع الأطفال في قطاع غزة في ضوء العدوان الإسرائيلي، الذي نجحت جهود الوساطة المكثفة لمصر وقطر والولايات المتحدة بصعوبة في التوصل لاتفاق لإيقافه وإنقاذ المدنيين. وما زلنا نأمل في تنفيذه بالكامل لإنهاء معاناة أشقائنا الفلسطينيين.

نتحدث إليكم بقلوب مثقلة مهمومة عن قضية هي الأكثر اعتصاراً لقلوبنا، عن قضية أبنائنا في قطاع غزة، الذين شهدوا أبشع تجربة يمكن أن يمر بها طفل. نتحدث إليكم بألم بل وعدم استيعاب لسبب حاجتنا أصلاً لتفسير عدالة وإنسانية قضية أطفالنا الفلسطينيين، بينما ترونها جميعاً ماثلة أمامكم على الشاشات.

تخبرنا تقارير الأمم المتحدة وتقارير المنظمات الدولية عن العديد من الأهوال، لا يتسع المجال لذكرها جميعاً. تخبرنا عن تحول غزة لمقبرة للأطفال، وعن وصول عدد الأطفال القتلى في حده الأدنى لأكثر من 7 آلاف طفل شهيد يمثلون حالماً أضفنا النساء والفتيات إليهم نسبة 70 في المائة من عدد الشهداء في غزة. وهو ما يفوق العدد الذي سقط في أي نزاع آخر خلال فترة مماثلة على مدار العقدين الماضيين، وعن آلاف الأطفال المفقودين والمهجّرين والأيتام، بعضهم وحيداً دون أي فرد من أفراد أسرهم، وعن وصول عدد الأطفال مبتوري الأطراف نسبةً إلى عدد السكان في غزة لأعلى معدل في العالم، وعن موتٍ بسبب المجاعة ونقص الدواء والبرد القارس نتيجة القيود الإسرائيلية التي فُرضت على المساعدات الإنسانية، وعن ضياع أكثر من عام دراسي كامل من عمر هؤلاء الأطفال، وعن حرمان كامل من الرعاية الصحية، وعن تهجير وحصار وتدمير للمنشآت التعليمية والصحية.

تعرض أطفال غزة لأهوال لا مثيل لها لسبب بسيط، لأنهم فلسطينيون وقعوا تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاشم. تعرضوا لفظائح لا يمكن محوها من ذاكرتهم، وربما لا يمكن علاج تداعياتها الصحية والنفسية. دَفَعُ إسرائيل الدائم هو تحرير الرهائن. ونحن نسألكم جميعاً كيف تكون مقتلة الأطفال بهذا الشكل وبهذه المعدلات سبباً ووسيلة؟

يرتكز موقف مجموعة الدول العربية على النقاط التالية:

أولاً، تشكل الجرائم التي ارتكبت بحق أطفال فلسطين خرقاً جسيماً للقواعد التعاهدية والعرفية للقانون الدولي الإنساني، ومخالفةً لأحكام القانون الجنائي الدولي، وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تنص

جميعاً على عدم مشروعية استهداف المدنيين ومنهم الأطفال في النزاعات المسلحة، كما أنها تمثل خروقات للالتزامات الدولية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 واتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول لعام 1977، تلك الالتزامات التي أقرها أيضاً مجلس الأمن من أجل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في قراراته اعتباراً من القرار 1261 (1999) وحتى القرار الأخير 2764 (2024).

ثانياً، تشير مجموعة الدول العربية أيضاً إلى تعرض الأطفال في غزة لجرائم وانتهاكات بالترامن مع انتهاكات وقتل مماثل للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة لإدراج إسرائيل في قائمة الأطراف الضالعة في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح. فقد قتلت إسرائيل خلال هذه الحرب عدداً من الأطفال يفوق ما شهدته أي حرب أخرى منذ عقود. ولذلك تشدد مجموعة الدول العربية على ضرورة ووجوب إنفاذ المساءلة والتعاون مع المحاكم الدولية في هذا المسار، وعدم التسامح مطلقاً إزاء تلك الجرائم تحت أي مبرر.

ثالثاً، تطالب المجموعة بتكثيف الجهود والموارد الدولية للمشروعات المتعلقة بالإنعاش المبكر، والتركيز على إعادة بناء وتشغيل المرافق الصحية والتعليمية، التي يحتاج الأطفال خدماتها بشكل فوري. فلا بد من سرعة احتواء تداعيات خروج أطفال غزة من منظومة التعليم وافتقارهم للرعاية الصحية والنفسية اللازمة

رابعاً، تشدد مجموعة الدول العربية على الدور المحوري غير القابل للاستبدال لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم الخدمات للأطفال الفلسطينيين، خاصة في مجالات التعليم والصحة وتقديم الدعم الإنساني. ولذلك، ولكي نحمي مستقبل أطفالنا، يجب الحفاظ على شريان الحياة الوحيد لهم المتمثل في تلك الوكالة التابعة للأمم المتحدة، وكالة الأونروا.

خامساً وأخيراً، الحل الوحيد لمستقبل أفضل لهؤلاء الأطفال - رجال ونساء المستقبل في فلسطين - يكمن في مساواتهم بغيرهم من شعوب الأرض، وإنهاء الاحتلال البغيض المفروض عليهم كي يتوقف الاستهداف المستمر بحقهم طوال العقود الماضية، ولكي يعيشوا في دولتهم المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

لا نملك في ختام كلمتنا سوى الاعتذار لأطفالنا الفلسطينيين. الاعتذار للسيدة بيسان نتيل. لقد حاولنا جاهدين بكل ما نملك من سبل وقف هذه الحرب الجائرة. نأمل أن يكون مستقبل هذا الجيل من الأطفال الفلسطينيين أفضل من ماضيه وحاضره. ولعله يكون هو الجيل الذي ولد من رحم المعاناة ليكون أول من يحيا في دولته المستقلة. ولهذا الهدف النبيل سنعمل بكل طاقاتنا.

رُفعت الجلسة الساعة 18/00.